وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة الرقم التسلسلي:...../2025

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي(ل م د)

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

المذكرة موسومة ب:

تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز
دراسة حالة – ولاية تبسة -

اعداد:

- تريكي دنيا

اشراف الاستاذة:

- باهية زعيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
زرفاوي عبد الكريم	أستـــــاذ	رئيســـــا
زعيم باهية	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا ومقررا
حمايدية مروة	أستاذ محاضر –ب-	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية2025/2024

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني في عبادك الصالحين

- سورة النمل الآية19 -

وما توفيقي الا بالله العلي العظيم

الإهداء

من قال انا لها "نالها"

وأنا وان ابت رغما عنها اتيت بها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ماكنت لافعل هذا لولا فضل الله،فالحمد لله على البدء والختام لقوله تعالى:(وَآخر دعواهم أَن الْحَمدُ لله رب العالمين).

اهدي هذا النجاح الى الذي زين اسمي باجمل الألقاب،الى سندي ومصدر دعمي، الى من لاينفصل اسمه عن اسمي،الى الرجل الأبرز في حياتي والدي الحبيب رحمك الله وجعل مأواك الجنة،ما نسيتك يوما فلك في كل نجاحي نصيب.

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنتني بقلبها قبل يدها وبدعائها سهلت لي الشدائد،الى من ضحت وسهرت، وتحملت عناء الأيام من اجلي،اليك امي ازف هذا النجاح بكل فخر وامتنان.

الى اخوتي و اختي، قرة عيني وسندي،من شاركوني لحظات الانكسار والانتصار، كنتم و لازلتم النور الذي أضاء طريقي.

الى كل من ساندني ولو بكلمة، لكل من ترك أثرا طيبا في مسيرتي، لكل من صدق في دعائه وشارك فرحتي.

وأخيرا أحمد الله على نعمة الإنجاز،وأساله ان يجعل هذا النجاح بداية لمزيد من العطاء والتميز.

"لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن سهلة ولكن بعون الله فعلتها".

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان الى أستاذتي الفاضلة باهية زعيم، المؤطرة الكريمة، على ما بذلته من جهد، وما قدمته من توجيه وارشاد طيلة فترة اعداد هذه المذكرة، لقد كان لدعمها المتواصل وملاحظاتها القيمة دور كبير في إنجاح هذا العمل العلمي، فكل كلمات الثناء لا توفيها حقها ، اسأل الله ان يجعل ذلك في ميزان حسناتها وان يوفقها دائما لما فيه خير.

الى كل موظفين مديرية الإدارة المحلية بولاية تبسة، وعلى رأسهم السيد: طواهرية سمير

الى كل صديقاتي في الدراسة و فقهن الله وانار دربهن.

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	
الاهداء	/
الشكر والعرفان	/
الفهارس	I.
الفهرس العام	II.
فهرس الجداول	IV.
فهرس الاشكال	V.
فهرس الملاحق	VI.
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة	/
تمهيد	2
المبحث الأول:الاطار المفاهيمي للإصلاح الميزانياتي	3
المطلب الأول: اساسيات حول الإصلاح الميزانياتي	3
أولا: مدخل حول الإصلاح لميزانياتي	3
ثانيا: مفهوم الإصلاح الميزانياتي	5
ثالثا: أهميةالإصلاح الميزانياتي	5
رابعا: اهداف الإصلاح الميزانياتي	6
المطلب الثاني: الاطار القانوني والتنظيمي للإصلاح الميزانياتي	10
أولا: الدستور	10
ثانيا: القانون العضوي	11
ثالثا: الاطار التنظيمي للإصلاح الميزانياتي	12

المطلب الثالث:الإصلاح الميزانياتي في الجزائر(الآفاق والمبررات)	12
أولا: الآفاق	12
ثانيا: المبررات	15
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لنفقات التجهيز	16
المطلب الأول: عموميات حول النفقات العمومية	16
أولا: مفهوم النفقات العمومية	16
ثانيا: تقسيم النفقات العمومية	17
ثالثا: مصادر تمويل النفقات العامة	17
المطلب الثاني: الإطار العام لنفقات التجهيز	18
أولا: مفهوم نفقات التجهيز	18
ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنفقات التجهيز	18
ثالثا: خصائص نفقات التجهيز	19
المطلب الثالث: تصنيف وتوزيع نفقات التجهيز	20
أولا: تصنيف النفقات(تبويبها)	20
ثانيا: توزيع نفقات التجهيز	22
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز	23
المطلب الأول: دواعي الإصلاح الميزانياتي	23
أولا:الأسباب الداخلية	23
ثانيا: الأسباب الخارجية	24
المطلب الثاني: آليات تنفيذ نفقات التجهيز	24
المطلب الثالث: العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز	26
المبحث الرابع: الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع	26
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي	27
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بنفقات التجهيز	29
المطلب الثالث: تلخيص الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل الأول:	35
الفصل الثاني: دراسة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة	/

الفهرس العام

تمهيد	37
المبحث الأول: منهجية الدراسة	38
المطلب الأول: شرح طريقة ،مجتمع وعينة الدراسة	38
المطلب الثاني: أدوات الدراسة(أساليب جمع المعلومات)	41
المبحث الثاني: واقع الإصلاح الميزانياتي في ولاية تبسة- من الفكرة الى التنفيذ-	42
المطلب الأول: مراحل التحضير والاطلاق للإصلاح	42
أولا: التأخير المعلن في الإصلاح الميزانياتي	42
ثانيا: الجهات الفاعلة في تنفيذ الإصلاح الميزانياتي	43
المطلب الثاني: التحديات والصعوبات في التطبيق	44
أولا:صعوبات التطبيق	44
ثانيا: شروط التطبيق	45
المبحث الثالث: تحليل تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة	37
المطلب الأول: واقع تنفيذ نفقات التجهيزفي ولاية تبسة	47
أولا: الجهات المعنية بتنفيذ نفقات التجهيز	47
ثانيا: مراحل تنفيذ نفقات التجهيز	48
المطلب الثاني: تحليل تنفيذ نفقات التجهيزفي ولاية تبسة	49
أولا: كيفية تنفيذها	49
ثانيا: عقبات تنفيذ نفقات التجهيز	51
المبحث الرابع: عرض وتحليل النتائج	52
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية	52
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	55
خلاصة الفصل الثاني	58
خاتمة	60
قائمة المراجع	64
قائمة الملاحق	68
الملخص	74

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	جدول يلخص الدراسات السابقة	32
2.	جدول يوضح عقبات تنفيذ نفقات التجهيز	51
3.	جدول يبين تطور نفقات التجهيز خلال الفترة(2017-2023)	53
4.	جدول يوضح نسب التغير لنفقات التجهيز خلال الفترة(2017-2023)	54

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.	الهيكل التنظيمي لقسم مديرية الإدارة المحلية	40
2.	كيفية تنفيذ نفقات التجهيز	50
3.	أعمدة بيانية تلخص نسب التغير في تنفيذ نفقات التجهيز خلال الفترة(2017-2023)	55

مقدمة

مقدمة:

تمهيد:

تُولي الدول الحديثة أهمية متزايدة لتطوير أنظمتها المالية والإدارية، بغية تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام ، وضمان الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المتاحة. وفي هذا الإطار ظهرت إصلاحات الميزانية كبديل استراتيجي يسعى الى تجاوز النمط التقليدي في تحضير الميزانية، التي يرتكز أساسا على الوسائل، نحو مقاربة حديثة تركز على النتائج والأداء،بما يعكس توجه الدولة نحو تحسين نوعية الخدماتالعمومية وتعزيز فعالية الانفاق.

تعتبر نفقات التجهيز من بين اهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، حيث تمثل وسيلة مباشرة لتمويل البرامج والمشاريع الهيكلية والبنى التحتية، مما يجعل من حسن تنفيذها أولوية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة. غير ان هذا التنفيذ ترافقه أحيانا جملة من الصعوبات ترتبط أساسا بالإجراءات المعقدة،كغياب التنسيق بين الهيئات ذات العلاقة ونقص دور وفعالية الرقابة،وهو ما أدى الى الحاجة الماسة للنظر في كيفية اعداد الميزانية وضمان تنفيذها.

ومن هذا المنطلق، يظهر الإصلاح الميزانياتي كأداة لتجاوز هذه التعقيدات، من خلال اعتماد أساليب حديثة في التسيير المالي تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة،والفعالية،والتي بدورها تضمن التنفيذ الأمثل والكفء لنفقات التجهيز،لجعلها اكثر تلائما وانسجاما مع الأولويات التنموية للدولة.

1. إشكالية الدراسة:

وانطلاقا من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع،تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز،من خلال تحليل الواقع العملي وتحديد العوائق والتحديات، بغية تقديم مقترحات تساهم في تعزيز نجاعة هذا المسار الإصلاحي في دعم التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة.

مما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي:

- **الى أي مدى ساهم الإصلاح الميزانياتي في تنفيذ نفقات التجهيزفي ولاية تبسة؟**

لمعالجة هذه الإشكالية تم طرح جملة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

- ما المقصود بالإصلاح الميزانياتي؟–ما المقصود بنفقات التجهيز؟.
- كيف أثر الإصلاح على تنفيذ نفقات التجهيز؟

- ما هي الصعوبات التي واجهت تنفيذنفقات التجهيز فيظل الإصلاح الميزانياتي؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحسين تنفيذ نفقات ،ولكن لا تزال هناك تحديات تحد من فعاليته.

- **الفرضيات الفرعية:**

-الإصلاح الميزانياتي هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف لتحسين تنفيذ ومتابعة الميزانية العامة – بينما تشير نفقات التجهيز الى المبالغ المحددة لتمويل وإنجاز المشاريع الاستثمارية في اطار التنمية الاقتصادية.

-يسر الإصلاح الميزانياتي تنفيذ المشاريع والبرامج بوتيرة اسرع.

-وجود عقبات متعلقة بغياب التنسيق بين الجهات المعنية مما أثر على جودة تنفيذ نفقات التجهيز.

3. أهداف الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على واقع تنفيذ نفقات التجهيز في ظل تطبيق الإصلاح الميزانياتي، والتوصل الى مجموعة من الأهداف الموضحة كالتالي:

- التعرف على مفهوم الإصلاح الميزانياتي وأهدافه وآفاق تنفيذه.
- توضيح أهمية نفقات التجهيز كوسيلة لتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز
- تحديد معيقات تنفيذ نفقات التجهيز
- اقتراح توصيات من شأنها المساهمة في تعزيز فعالية تنفيذ نفقات التجهيز في ظل الإصلاح الميزانياتي.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من كونه يُلقي الضوء على أثر الإصلاح الميزانياتي كأحد الأساليب الحديثة لتحسين إدارة المال العام،خصوصا في جانب نفقات التجهيزالتي تُعد ركيزة أساسية

في تنفيذ المشاريع التنموية، وتزداد أهمية هذا البحث من خلال توضيح تأثير الإصلاح الميزانياتي على نجاعة تنفيذ نفقات التجهيز، استعانة بدراسة ميدانية لولاية –تبسة- كنموذج لتقييم آثار هذه الإصلاحات.

5. أسباب اختيار الدراسة:

هناك جملة من الأساليب التي دفعت الى اختيار موضوع الدراسة، نذكر:

- حداثة موضوع الإصلاح الميزانياتي.
- يندرج ضمن التخصص.
- الرغبة الشخصية في اختيار الموضوع، ومعرفة كيفية تطبيقه في البيئة الجزائرية.
- تحفيز الأستاذة المؤطرة وتشجيعها للتعمق أكثر في هذا الموضوع.

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

- **الحدود العلمية:** في إطار الإصلاح الميزانياتي المطبق على الميزانية، تم التركيز على تأثير هذه الإصلاحات على تنفيذ نفقات التجهيز.
- **الحدود المكانية:** تم على مستوى مديرية الإدارة المحلية بولاية تبسة.
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة التربص شهرا كامل ابتداءا من20أفريل الى 20 ماي 2025 ، وذلك بغية الحصول على جملة من المعلومات التي تخدم الدراسة.

7. منهج الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا التساؤلات الفرعية،تم في الفصل الأول اعتماد المنهج الوصفي، بغية تكوين جانب نظري يعالج المتغيرين،اما في الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية فقد اعتمد منهج دراسة الحالة ومنهج تحليل المحتوى،لعرض وتحليل المعلومات وتفسيرها خلال فترة الدراسة.

8. مرجعية الدراسة:

- **المسح المكتبي:** تم الاستعانة بالمراجع والمصادر العلمية والاطروحات ذات الصلة المتضمنة متغيرات الدراسة.
- **المسح الالكتروني:** تم اعتماد مواقع الكترونية للبحث عن مقالات واطروحات منشورة تكون في اطار متغيرات الدراسة.

9. هيكل الدراسة:

مقدمة:

تماشيا مع أهداف وفرضيات الدراسة، تم تقسيم محتواها الى فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول: يتناول الجانب النظري تحت مسمى: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة،حيث ثم فيه اظهارفي المبحث الأول المفهوم والأهمية والأهداف المرتبطة بمتغير الإصلاح الميزانياتي الى جانب الإطار القانوني والتنظيمي له، اما في المبحث الثاني فتم التطرق الى نفقات التجهيز عبر مفهومها ، أهميتها، خصائصها، وتصنيفاتها وتوزيعها، إضافة الى مبحث ثالث يقوم على تحليل العلاقة بين المتغيرين،وفي المبحث الرابع والأخير فتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وأهم ما يميز الدراسة الحالية عنها.
- الفصل الثاني: كان بعنوان دراسة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز بولاية تبسة،من خلاله تم التطرق الى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة في المبحث الأول،وفي المبحث الثاني تناولنا مراحل التحضير للإصلاح الميزانياتي وكذا صعوبات تنفيذه، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى تحليل واقع تنفيذ نفقات التجهيزفي ولاية تبسة وختاما المبحث الرابع التي كان حوصلة لمجريات الدراسة تحت عنوان عرض وتحليل النتائج.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

فيظل التحولات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي تشهدها الدول،أصبحت الإصلاحات الميزانياتية من ابرز الأدوات التي تعتمدها الحكومات لتحسين إدارة الموارد المالية العامة، وتعزيز الكفاءة في تخصيص النفقات.تهدف هذه الإصلاحات الى تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات المتزايدة،بما يضمن الاستدامة المالية من جهة،وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ويعتبر تنفيذ نفقات التجهيز جزءا جوهريا من هذه العملية،لما لها من دور في تمويل المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية التي تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي.

وعليه سيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على أهم الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة،من خلال تقسيمه الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**:الإطار المفاهيمي للإصلاح الميزانياتي
- **المبحث الثاني**:الإطار المفاهيمي لنفقات التجهيز
- **المبحث الثالث**:تحليل العلاقةبينالإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز
- **المبحث الرابع:**الدراسات السابقة المرتبطة بالموض

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للإصلاح الميزانياتي:

تحرص الجزائر على تحسين وتطوير منظومتها المالية، وذلك ضمن اطار رؤية شاملة تهدف الى احداث تحول جذري في أسلوب تسيير المال العام، بما يضمن إدارة اكثر كفاءة وشفافية، مع تعزيز آليات الرقابة عليه وبما يتماشى مع التوجهات الإصلاحية التي تشهدها البلاد على الصعيدين السياسي والاقتصادي، سواء داخليا اوخارجيا. وتبرز أهمية هذه الإصلاحات في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم في مجال المالية العامة،حيث اصبح من الضروري تبني قانون مالي ذي طابع عضوي يتماشى مع المستجدات الاقتصادية المتسارعة ويواكب التطورات التي تؤثر على السياسات المالية للدولة، خاصة ان القانون 17/84باعتباره قانونا عاديا لم يعد قادرا على استيعاب المستجدات ،مما أدى الى ظهور فجوات تشريعية تحد من فاعليته في مواكبة التطورات.[1]

المطلب الأول: أساسيات حول الإصلاح الميزانياتي:

سنعرض في هذا المطلب اهم الأساسيات المرتبطة بمفهوم الإصلاح الميزانياتي،عبر:

أولا:مدخل حول الإصلاح الميزانياتي:

في اطار القرض الممنوح من البنك الدولي، شرعت الجزائر منتصف الالفية الثالثةفي تنفيذ مشروع"عصرنة الأنظمة الميزانياتية" Modernisation des SystèmesBudgétaires-MBS، باشراف وزارة المالية ممثلة في المديرية العامة للميزانية. تم التعاقد مع مكتب الدراسات CRC–SOGEMA لوضع تصور شامل ومتناسق لاصلاح المالية العامة،الى جانب دعم فرق الخبراء من GIP-ADETEF بهدف إعادة هيكلة دورة تنفيذ النفقات العامة.[2]

يركزالمشروع على اصلاح آليات تنفيذ الميزانية لتعزيز السرعة والفعالية في الانفاق،وتحسين الرقابة المالية وفق معايير حديثة.كما أعلنت وزارة المالية عن التزامها بتحديث أنظمة التسيير المالي عبر منصاتها الرسمية،مما يعكس توجها نحو تحسين الأداء المالي للدولة.يهدف المشروع الى إعادة النظر في نظام تحضير الميزانية وتنفيذها، من خلال تبني نهج قائم على البرامج والاهداف.

---

[1]محمد اكحل، الحكامة المالية وترشيد الانفاق(دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق جامعة-باتنة01-الحاج لخضر، 2016ص436.

[2]محمد مسعي سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010:دراسة تحليلية لاهم اثارها الاقتصادية الكلية،أطروحة دكتوراه(علوم)في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)(2014)ص89.

مما يسمح بتخصيص الموارد وفق أولويات القطاعات المختلفة، وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة.

وبالتالي يتمحور مشروع الإصلاح هذا حول عدة محاور أساسية ابرزها:

- **ميزنة حسب البرامج تتمحور حول النتائج:** تقوم على تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرنامج المخصص، ويتكون البرنامج من مجموعة من النشاطات الموضوعة لأهداف وتوجهات الحكومة والوزارة المعنية،مما يتيح ضبط الانفاق الحكومي وربطه مباشرة بالأهداف الاستراتيجية والتنموية مع تعزيز آليات التقييم والمسائلة.[1]
- **إطار ميزانياتي متعدد السنوات:** هو آلية لادارة الموارد العامة تعكس التوجهات الرئيسية للدولة، تعمل على تقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاث سنوات. رغم ان التصويت على الميزانية يتم سنويا، يهدف هذا الاطار الى تحسين التخطيط المالي واعداد الميزانية بشكل اكثر دقة، مع تخصيص الموارد وفقا لأولويات الحكومة.كما يساعد في تحديد اهداف طويلة الأمد للنفقات، ويتيح تعديل البرامج بما يتماشى مع القيود المالية، مما يضمن الانضباط المالي ويعزز استدامة الإدارة المالية.
- **إعادة تصنيف النفقات الميزانياتية:** يهدف هذا النهج الى تبويب النفقات وفق معايير دقيقة تضمن وضوحا اكبر في توزيع الموارد وتحسين كفاءة الانفاق العام ويشمل:

التصنيف الاداري: توزيع النفقات حسب الجهات المسؤولة(الوزارات، المؤسسات الحكومية) مما يسهل تتبع الأداء المالي لكل قطاع

التصنيف الاقتصادي: فصل النفقات بناءا على طبيعتها، مثل النفقات التشغيلية (الأجور والمعدات)والاستثمارية (البنية التحتية،المشاريع التنموية) مما يعززدقة التخطيط المالي.

التصنيف الوظيفي: تجميع النفقات وفق المهام الأساسية للدولة (التعليم،الصحة ،الامن) مما يتيح رؤية شاملة لأولويات الحكومة ويساعد في تقييم الأثر المالي لكل مجال.

[1] محمد مسعي مرجع سابق (2014) ص89.

تعتمد هذه المنهجية على معايير دقيقة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الشفافية وتسهيل عمليات المراقبة والمحاسبة المالية[1].

- **اعداد ميزانية وحيدة:** تشمل النفقات العامة كلا من النفقات الجارية(التسيير) والنفقات الاستثمارية (التجهيز) بالإضافة الى نفقات التحويل، التي تتمثل في الإعانات والمساعدات المالية المقدمة لمستفيدين مختلفين، مثل الافراد،والجماعات المحلية، بهدف تسهيل تنفيذ البرامج وتحقيق أهدافها .

ثانيا: مفهوم الإصلاح الميزانياتي:

تواجه الدولة تحديات ناتجة عن الظروف المحلية والدولية، مثل الازمات الاقتصادية والمالية العالمية ،وسوء إدارة المال العام على الصعيد المحلي، مما اثر على النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي. وفي اطار سعيها لتحقيق التنمية ،تواصل الدولة تنفيذ مشاريع تنموية في جميع المجالات، وهو ما يتطلب إدارة مالية فعالة تعتمد على الاستخدام الأمثل للمواردالعامة والتحكم في الانفاق من دون افراط او تفريط. ومن هنا جاء الاهتمام بحوكمة الميزانية. في هذا السياق تبنت وزارة المالية الجزائرية مشروع اصلاح النظام الميزانياتي، الذي يهدف الى تحديث هذا النظام عبر الانتقال من الميزانية التقليدية القائمة على البنود الى ميزانية موجهة نحو البرامج والاهداف،هذا الإصلاح يهدف الى تعزيز الشفافية والفعالية في إدارة المال العام، مع التركيزعلى الأداء والنتائج(les résultats et la performance). وقد تم تأطير هذه المبادرة من خلال إصدار القانون العضوي رقم 18-415 يحتوي على احكام تحدد مجالات الإصلاحات سواء من حيث هيكلة الميزانية العامة اوآليات تنفيذها[2].

ثالثا: أهمية الإصلاح الميزانياتي:

يشمل مشروع الإصلاح جانبا يتعلق بإعادة تقييم الاطار المحاسبي للدولة،بهدف تطويره الى نظام معلوماتي متكامل يكون بمثابة مصدر أساسي للبيانات،مما يتيح توفير المعلومات اللازمة لمختلف الجهات الفاعلة في سلسلة النفقات العامة .وقد كلفت GIP-ADETEFبإجراء الدراسات المرتبطة بإصلاح المخطط المحاسبي للدولة، حيث قامت بتحليل الواقع المحاسبي الحالي من الناحية التنظيمية (مثل شبكة المحاسبين العموميين

[1]محمد مسعي "الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:أهميته وصعوبات تطبيقه"المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد10،العدد02(2020)ص64-84.

[2]سرباح خالد،بن عتو بن علي،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي18-15(المبررات والاهداف)،مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد10، العدد02(2023)ص72-90.

وهيكلة الميزانية العامة)و التقنية (بما في ذلك إعداد الحسابات المختزنة). في هذا الاطار تم طرح مشروع شامل لإصلاح النظام المحاسبي العام.

وبصفة عامة فإن هذا الإصلاح يهدف إلى:[1]

1. **التحول من المحاسبة النقدية إلى المحاسبة على أساس الإستحقاق:**يهدف الإصلاح إلى تحسين تسجيل الإيرادات والنفقات وفقا لحقوق وإلتزامات الدولة،مما يزيد من الشفافية والمصداقية.
2. **تحقيق معايير المحاسبة الدولية:**يتماشى الإصلاح مع المعايير الدولية مثلIFRSوIPSAS، مما يسهم في تحسين حوكمة المالية العامة ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في تسيير الشأن المالي العام.
3. **توفير معلومات مالية اكثر دقة ووضوحا:**يسهم النظام الجديد في تقديم بيانات شاملة حول النشاط المالي للدولة، مما يعزز الشفافية ويساعد المواطنين وصناع القرار في فهم الوضع المالي للدولة.
4. **تحسين التخطيط المالي والإدارة المالية العامة:** يدعم الإصلاح إعداد خطط توجيهية متكاملة ويعزز استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة مثلSIGBUD،مما يسهم في رفع كفاءة الميزانية العامة.
5. **إرساء إطار قانوني محكم:** يستند الإصلاح الى مبادئ وقواعد قانونية جديدة تهدف الى تحسين إدارة المالية العامة ،ووضع إجراءات واضحة للمحاسبة والمراقبة.
6. **تعزيز المركزية في المحاسبة:**من خلال تسجيل العمليات المالية وفقا لمبدأ الاستحقاق،مما يسهم في تحقيق دقة وموثوقية اعلى في إدارة المالية العامة.

رابعا:أهداف الإصلاح الميزانياتي:

تتطلب حوكمة الميزانية العامة تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال تحليل البيانات المالية والمعطيات الميدانية،بهدف التحقق من مدى توافقها مع القوانين والأنظمة والقواعد المحاسبية المعتمدة،ومدى انسجامها وتوافقها مع الأهداف الحكومية المخططة،ويتحقق ذلك عبر اجراء فحوصات مستقلة وموضوعية لتقييم تأثيرالمعطيات والمعلومات على سيرورة العمليات المالية داخل الهيئات الخاضعة للرقابة،وتسفر هذه الفحوصات عن تقارير تحدد المخالفات والعقوبات المترتبة عليها،وفي هذا الاطار تنص المادة26من المرسوم

[1]محمد مسعي"الإصلاح الميزانياتيفي الجزائر:أهميته وصعوبات تطبيقه"المجلة الجزائرية للمالية العامة،المجلد10،العدد02(2020)ص64-84.

التنفيذي92-414على ان"المصالح المختصة التابعة للوزير المكلف بالميزانية تعد تقريرا عاما موجزا، يتم توزيعه على كافة الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية"[1]

1. الرقابة كآلية لمحاربة الفساد:

تعتبر الميزانية العامة للدولة احد اهم العوامل التي تؤثر في توجيه الاقتصاد الوطني،اذ تمثل تقدير مستقبلي لنشاط السلطات التنفيذية في المجال المالي،بما يجمع بين الإيرادات والنفقات المتوقعة، فهي لا تعكس وقائع حالية وانما تعتبر خطط مالية مستقبلية،يتم تنفيذها وفق ما تم التخطيط له واعتماده، من خلال القوانين المالية،حيث تخصص كل نفقة لغرضها المحدد ويتم تحصيل كل ايراد وفق النظام المعتمد.وبناءا على ذلك وضعت آليات رقابية مختلفة لضمان التنفيذ السليم وتحقيق الأداء الفعال،وحماية المال العام.ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري مكافحة جميع اشكال الفساد المالي والتصدي لها بحزم.

1.1دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد المالي:

ان الغاية من اصدار القانون 06-01هو الحفاظ على المال العام، وتحميل المسؤولية للمسؤولين المساهمين في سوء تسيير و إدارة هذا المال وتعزيز الشفافية.[2]

وفقا للمادة الأولى لهذا القانون فانه يهدف الى:

- دعم الإجراءات الهادفة الى منع الفساد ومكافحته

- تعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة القطاعين العام والخاص

- تيسيرالتعاون الدولي وتقديم وتقديم المساعدة التقنية للوقاية من الفساد ومكافحته،بما في ذلك استرداد الاصول [3]

يعد الفساد من ابرز العوامل التي تؤدي الى اهدار المال العام،والتي يؤثر على تراجع كفاءة المؤسسات المحلية والدولية،وتراجع جودة الخدمات العامة.وللتصدي لهذه الظاهرة وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة،اعتمدت الجزائر إصلاحات جوهرية تهدف الى ضبط وترشيد النفقات العمومية.

---

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم92-414المؤرخ في 19جمادى الأولى1413الموافق ل14نوفمبر1992،يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها،العدد82الصادرة بتاريخ20جمادى الاولى1413ص2101.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون 06-01مؤرخ في21محرم1427الموافق ل20فبراير 2006،يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد14 الصادر في 8صفر1427الموافق ل8مارس2006،ص4.

[3]المادة الأولى من القانون 06-01، المرجع السابق،ص4.

وفي هذا السياق جاء في المادة134من الامر03-11فرض عقوبات صارمة على أي فرد او كيان يخالف القوانين المالية،سواء كان ذلك في حسابه الخاص او لحساب شخص معنوي،وذلك وفقا لما تنص عليه المواد 81،80،76من نفس الامر.[1]

ورغم ان جميع الدول تعتمد أنظمة قانونية تفرض الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة،الا ان آليات الرقابة ومدى تعقيدها تختلف من بلد الى اخر،ففي إيطاليا على سبيل المثال تستند مهمة الرقابة المالية الى جهات مختصة تابعة لمحكمة الحسابات،بينما في بعض الدول الأخرى يتولى مكتب"المدقق العام"هذه المهمة، ويقوم بدور مماثل لحاكم الحسابات.

اما في فرنسا،مصر،والجزائر فتتولى وزارة المالية مسؤولية الاشراف على تنفيذ النفقات العمومية،حيث تمارس هذه المهمة عبر مختلف الوزارات والهيئات العامة،ويعرف الجهاز المسؤول عن هذه الرقابة باسم "الرقابة المالية(le contoleur financier).

2.1آليات الرقابة على التسيير المالي:

حدد المرسوم التنفيذي رقم08-272صلاحيات المفتشية العامة للمالية، التي تعتبر من أجهزة مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة،وهذا وفقا للإجراءات المنصوص عنها. حيث نصت المادة 02على انه"تمارس رقابة المفتشية العامة للمالية على التسيير المالي والمحاسبي، على مصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية."[2]

يجب ان تخضع النفقات العامة سواء كانت تنفيذية او مرتبطة بالاتفاقات الملزمة للإدارة،الى إجراءات قانونية دقيقة تتماشى مع مقتضيات الرقابة المالية المسبقة. وتتم هذه الرقابة قبل صرف النفقات، حيث يطلق عليها البعض مصطلح"الارتباط بالنفقة"او "الالتزام بها"(engagement).

وبالعودة الى احكام المرسوم التنفيذي رقم09-374نجد ان المشرع الجزائري اسند الى المراقب المالي مسؤولية الرقابة اللاحقة على بعض النفقات المتعلقة بميزانية الدولة،

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الامر03-11المؤرخ في27جمادى الثانية 1424الموافق26اوت2003يتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية ،العدد52الصادر في28جمادى الثانية1424 الموافق 27اوت 2003ص3.
[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم08-272المؤرخ في6رمضان 1429الموافق ل6سبتمبر2008،يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية،الجريدة الرسمية ،العدد50الصادر في7رمضان 1429الموافق ل7سبتمبر2008،ص8.

بهدف التأكد من توافق الإجراءات القانونية مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ومنع أي تجاوزات قد تؤدي الى خلل مالي او اداري.[1]

2.مسؤولية الآمرين بالصرف على تنفيذ الميزانية:

عند تنفيذ الميزانية،يلعب الآمرون بالصرف دورا أساسيا في ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية، وفقا للاهداف المحددة والخطط المعتمدة.وتتمثل مسؤوليتهم في تنظيم العمليات المالية والإدارية، بما يحقق التوازن بين المتطلبات الاستراتيجية والميزانية التقديرية المتاحة،مع الالتزام بالإجراءات القانونية والضوابط المعمول بها.وفي هذا السياق تأتي أهمية تحديد دور ومسؤولية الآمرين بالصرف في تنفيذ الميزانية لضمان الشفافية والكفاءة في إدارة النفقات العمومية.

1.2مهام الآمرين بالصرف:

نصت المادة02من المرسوم التنفيذي رقم20-404على مهام الآمر بالصرف الميزانية كما يلي"العمليات المتعلقة بتسيير وتفويض الاعتمادات المالية من اختصاص الآمرين بالصرف،يتولى الآمرون بالصرف برمجة وتوزيع ووضع الاعتمادات المالية تحت التصرف،ويلتزمون بالنفقات ويقومون بتصفيتها والامر بصرفها او تحرير حوالات".[2]

ومن خلال هذا يتولى الأمربالصرف المرحلة الإدارية المعطاة كالتالي:

- **مرحلة الالتزام بالنفقة:**تعني الالتزام القانوني الذي يجعل الجهة الإدارية مدينة بمبلغ معين لشخص اخر،مقابل نفقات عامة،بحيث يصبح هذا الشخص دائنا للإدارة.
- **مرحلة تصفية النفقة:**تهدف هذه المرحلة الى التحقق من ان الدائن قد قام بتنفيذ الخدمة او تقديم المطلوب منه للإدارة،وبناءا على ذلك يتم احتساب المبلغ المستحق وفقا لقيمة تلك الخدمة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم09-374المؤرخ في 28ذي القعدة1430الموافق ل16نوفمبر2009،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم92-414المؤرخ في14نوفمبر1992والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية ،العدد67،الصادرة في02ذي الحجة 1430الموافق ل19نوفمبر2009،ص3-7.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم20-414المؤرخ في 14جمادى الاولى1442الموافق ل29ديسمبر2020،يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية،الجريدة الرسمية ،العدد19،الصادرة في14جمادى الأولى 1442الموافق ل29ديسمبر2020،ص19.

- **مرحلة إصدار أمر الدفع:** تتضمن اعداد وثيقة رسمية ،تتضمن تفاصيل النفقة المستحقة(سواء كانت مرتبطة بعمل معين او خدمات)،واسم المستفيد من المبلغ،ثم ارسالها الى المحاسب العمومي الذي يتولى عملية صرف المستحقات للطرف المستفيد.

2.2مسؤولية الآمرين بالصرف على حسن الأداء وتنفيذ البرامج:

يمنح المشرع لمجلس المحاسبة فرض غرامات مالية على الجهات التي تتأخر او تمتنع عن صرف المستحقات او تقديم الحسابات والمستندات المطلوبة، ضمن الفترات الزمنية المحددة.تتراوح هذه الغرامات بين1,000و10,000دينار،مع إمكانية تشديدها في حال تجاوز التاخير المدة الجديدة المقررة.كما يمكن فرض غرامة إضافية بقيمة100دينار عن كل يوم تأخير،على الا تتعدى 60يوما.واذا تجاوز التاخير هذه المهلة،فقد يعتبرذلك إعاقة لسير العدالة،مما يستوجب تطبيق الاحكام الواردة في قانون العقوبات.

ويتعين على مجلس المحاسبة اخطار الجهات الإدارية المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة،بما في ذلك تعيين جهة بديلة لتقديم الحسابات.

الى جانب ذلك، يلزم القانون العضوي 18-15الجهات المسؤولة باعداد تقارير دورية حول تنفيذ البرامج الموكلة اليها،مع تحملها المسؤولية عن فرض العقوبات اللازمة في حال الاخلال بالتزاماتها.[1]

المطلب الثاني:الإطار القانوني والتنظيمي للإصلاح الميزانياتي

يعتبر الإصلاح الميزانياتي هدفا رئيسيا تسعى الدولة الى تحقيقه نظرا لاهميته ودوره كاحدى الأدوات التشريعية لضبط المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أولا:الدستور

يعد التشريع الأسمى والأساسي في الدولة،حيث يمثل المرجعية الأساسية والاطار القانوني الذي لا يمكن تجاوزه،في هذا السياق يمكن الإشارة الى ان آخر اصلاح ميزانياتي تم بموجب قانون 18-15الذي صدر بالتوازي مع الدستور الجديد لعام2020،وقد نصت المادة140من هذا الدستور على ضرورة خضوع القوانين العضوية لرقابة المحكمة الدستورية قبل إقرارها.

[1]سرباح خالد،بن عتو بن علي ،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي18-15(المبررات والاهداف)،مجلة القانون الدولي والتنمية،المجلد10،العدد02(2023)ص72-90.

بما في ذلك قانون المالية العضوي،ومع ذلك لم يتم تفعيل هذا القانون رغم أهميته القانونية البالغة.

يعزى التأخير في تنفيذه الى عدة عوامل ابرزها:عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية من جهة،ومن جهة أخرى التحول الذي شهدته النصوص القانونية الخاصة بالمالية من قانون عادي الى قانون عضوي يخضع لرقابة دستورية وبرلمانية في آن واحد.هذا الوضع أدى الى تعزيزدور السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية،مما اسهم في تأخير تطبيق القانون.[1]

ثانيا:القانون العضوي

يعرف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم18-15 الصادر في2سبتمبر2018،بانه الإطار القانوني الأعلى للموازنة،والذي يهدف الى إرساء اصلاح شامل لتسيير المالية العامة. يقوم هذا القانون على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها،وتعزيز آليات الرقابة على أداء المسؤولين، مما يجعله خطوة أساسية في تطوير الإدارة المالية للدولة.وقد اعتبر هذا القانون تتويجا لجهود طويلة من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية،بعد استشارة واسعة لاصحاب القرار السياسي.

كما يهدف هذا القانون الى تحقيق مجموعة من الغايات التي تساهم في تحسين إدارة المالية العامة،نذكر ابرزها:

- تحديث وعصرنة طرق تسيير المالية العامة،وتوجيهها نحو تحقيق الفعالية والشفافية في اعداد الميزانية.
- تعزيز وضوح الوثائق الميزانياتية وضمان وصول المعلومات المالية الى اعلى درجات الشفافية.
- تطوير النظام المحاسبي للدولة ليصبح اكثر كفاءة وفعالية.
- دعم دور الاعلام والرقابة البرلمانية في متابعة المالية العامة.
- تحسين عرض ميزانية الدولة،وتطوير أساليب التقييم والمصادقة على القوانين المالية.

[1] رابح يعقوبي،العيد بوعزة،الإصلاح الميزانياتي ضمن قانون18-15،مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر اكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر- قسم الحقوق2023/2022ص10.

- تحسين كفاءة وفعالية النفقات العمومية.[1]

ثالثا:الاطار التنظيمي للإصلاح الميزانياتي

يهدف الاطار التنظيمي للإصلاح الميزانياتي الى وضع مجموعة من التعليمات والضوابط التي تنظم عملية تنفيذ الميزانية،مع ادراج تقنيات الحجز الآلي والتسجيل الالكتروني في السجلات المالية.ويهدف هذا النهج الى تعزيز الرقابة على المعاملات المالية للدولة ،وضمان امتثالها للاحكام التنظيمية المعتمدة،مما يسهم في تحقيق شفافية وشرعية اكبر في إدارة الأموال العامة.

يوفر الإصلاح الميزانياتي للدولة مجموعة من البيانات والاحصائيات المتعلقة بالمركز المالي،مما يسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات.ويتم ذلك من خلال تقديم تقارير دقيقة حول الوضعية المالية والنتائج المرتبطة بتنفيذ الميزانية،ما يعزز كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة. [2]

المطلب الثالث:الإصلاح الميزانياتي في الجزائر (الآفاق والمبررات)

يعد الإصلاح الميزانياتي خطوة أساسية لتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.فمن خلال سياسات متوازنة يمكن تحقيق انفاق اكثر فاعلية،وتعزيزالاستثمارات وتحفيزالنمو.كما يفتح آفاقا لتطوير آليات حديثة تضمن الكفاءة والشفافية لبناء اقتصاد مستقر.

أولا: الآفاق

أ:تحسين مضمون وشفافية قانون المالية:

يتم ذلك من خلال إعادة هيكلة أجزاء قانون المالية، ليشمل أربعة اقسام بدلا من اثنين،حيث يتماشى هذا التغييرمع المشروع التمهيدي للقانون العضوي لقوانين المالية(APLOLF)وفقاللمادة71منه،فان"وثيقة مشروع قانون المالية للسنة"يجب ان تقدم بطريقة تتيح تحليلا شاملا ومفصلا.

ب: تقديم عرض جديد لمشروع ميزانية الدولة:

[1] امين صابة،كمال بن موسى،دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم18-15واهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد08،العدد01(2020)،ص258-281.

[2] امين صابة،كمال بن موسى،مرجع نفسه ص258-281.

بما يتماشى مع المشروع التمهيدي للقانون العضوي لقوانين المالية(APLOLF)،يتم تقديم عرض جديد لمشروع ميزانية الدولة الحالية،حيث يشمل هذا العرض التوضيحات التالية:

- مشروع قانون المالية
- تقرير حول أولويات التخطيط لكل وزارة
- ميزانية النفقات اللامركزية للدولة على مستوى الولايات.

يساعد هذا العرض الحكومة في اجراء مناقشات اكثر عمقا ووضوحا،كما يسمح للاعلام بفهم خيارات السياسة المالية بشكل افضل.

ج: دورة الميزانية في المستقبل:

تستمردورة الميزانية المستقبلية بنفس المراحل الحالية مع بعض التعديلات،مثل:

- استبدال مصطلح"أمر بالصرف"ب"مسؤول"،للتوضيح بان مسؤول البرنامج او النشاط الفرعي هو الشخص المكلف بتنفيذ المهام،وبالتالي يكون مسؤولا عن النتائج.
- مرحلة التخطيط على المدى المتوسط،حيث يتم التشاور بيم وزارة المالية،رئيس الحكومة او الجهات المعنية الأخرى،بهدف تحديد الاحكام الرئيسية والإجراءات الكبرى المتخذة على مستوى الدولة.
- تبدأمرحلة اعداد ميزانية الدولة في شهر سبتمبر من السنة (n-2)وتستند الى السياسة الاقتصادية،اجمالي الميزانية العامة،والتقديرات الخاصة بالايرادات على مدى السنوات المتعددة.

  خلال هذه المرحلة،تجرى تعديلات على مستوى الحكومة قبل المصادقة عليها من طرف رئيس الدولة.
- مرحلة تنفيذ ميزانية الدولة: تتمثل في تقديم الميزانية الى البرلمان للمصاقة عليها خلال السنة(n).[1]

[11]أ.حوري عمر،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:واقع وآفاق،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة،مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"العدد العاشر،ص63-64.

- مرحلة نشر الحسابات وعرضها:حيث يتم ذلك خلال اعداد الحسابات السنوية للسنة(n+1) وتقديمها الى مجلس المحاسبة،كما تتزامن هذه العملية مع اعداد مشروع قانون ضبط الميزانية وابلاغه الى البرلمان.ولا يقتصر دور مجلس المحاسبة على التحقق من مدى احترام الإجراءات فقط،بل يشمل أيضا تقييم أساليب صرف المال العام، بالإضافة الى ذلك تتضمن هذه المرحلة خطوة جديدة تهدف الى تقييم أداء البرامج بشكل دوري.[1]

[1] أ.حوري عمر، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

ثانيا:المبررات

أدى القانون العضوي17-84الى ظهور تباينات في الهيكلة والمحاسبة،مما أثر على تطور النظام الميزانياتي وقدرته على التكيف مع التحولات التي يشهدها العالم على الصعيدين الدولي والوطني،خاصة في ظل الازمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن الركود الذي اعقب جائحة كورونا.

امام هذا الواقع،اصبح من الضروري التفكير في سلسلة من الإصلاحات التي تستهدف المنظومة المالية في الجزائر،وذلك استجابة لمجموعة من العوامل التي تفرض الحاجة الى تبني نموذج إصلاحي جديد يمس هيكل الميزانية ومضمونها.

أ: مبررات إصلاح هيكلة الميزانية

يتكون هيكل الميزانية العامة للدولة وفقا للقانون 17-84من قسمين:الإيرادات والنفقات،غير ان هذا التقسيم اظهر بعض السلبيات،مثل الفصل بين نفقات التسيير والتجهيز،مما أدى الى سوء تخصيص الموارد المالية وعدم تجانس الميزانية.كما ان هذا النموذج لا يواكب التطورات الحديثة في إدارة المالية العامة.لذلك اعتمد المشرع الجزائري اصلاحا جديدا للميزانية يهدف الى تعزيز الشفافية والوضوح،من خلال توحيد الموارد والنفقات في جدول واحد،ما يسهل الرقابة ويضمن فعالية الانفاق العام.

ب:تنفيذ الميزانية العامة للدولة

يهدف الإصلاح الميزانياتي الى تعزيز فعالية تنفيذ الميزانية العامة من خلال تبني مفهوم"البرنامج"،مما يمنح المسؤولين هامشا اكبر للمبادرة وتحقيق الأهداف المرجوة،وقد نص القانون18-15على فتح الاعتمادات المالية لتغطية نفقات الدولة،تحت اشراف الوزراء والمسؤولين المعنيين.وفقا لهذا الاطار تجمع ميزانية الدولة وفقا لعدة تصنيفات نذكر:

- **النشاط:** يرتبط بتقسيم البرامج ومكوناتها
- **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:**تصنيف النفقات وفق الأبواب والأساسيات
- **الوظائف الكبرى للدولة:** توزيع النفقات وفق الأهداف الوظيفية
- **الهيئات الإدارية:** تحديد توزيع الاعتمادات بين الوزارات والمؤسسات العامة

وبالتالي يهدف هذا النهج الى تحقيق شفافية اكبروتحسين مراقبة الأداء المالي والاداري[1]

[1]سرباح خالد،بن عتو بن علي،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي18-15(المبررات والاهداف)،مجلة القانون الدولي والتنمية،المجلد10،العدد02،(2023)،ص72-90.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي لنفقات التجهيز

تعتبر النفقات العمومية من المواضيع الأساسية في المالية العامة،فهي أداة رئيسية في السياسة المالية للدولة بفعل تطور دورها وتوسع مسؤولياتها.فهي تعكس توجهات الحكومة واولوياتها، اذ يتم تخصيص الموارد المالية وفقا لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية. ومن بين هذه النفقات نفقات التجهيز التي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا المبحث الى دراسة مفهوم النفقات العمومية بوجه عام، مع التركيز على نفقات التجهيز بوجه خاص.

المطلب الأول: عموميات حول النفقات العمومية

تعد النفقات العامة احد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية،مما استوجب علينا التطرق عليها وفق هذا المطلب.

أولا:مفهوم النفقات العمومية

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كالتالي:

1. النفقة العامة تعني استخدام جهات معينة لمبلغ من المال بغرض تحقيق منفعة عامة[1]
2. تعرف النفقة على استخدام مبلغ مالي محدد لأغراض التقييم النقدي،على ان يكون هذا المبلغ مستخرجا من الموارد المالية للدولة،ويهدف الى تلبية احتياج عام.[2]
3. تعرف النفقة بانها مبلغ نقدي ينفقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.[3]

ويتضح من خلال هذه التعاريف ان النفقة العامة تتكون من ثلاثة اركان او عناصر وهي العنصر الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تعلن من طرف الدولة او أي شخص معنوي والعنصر الثالث ان النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.[4]

---

[1]بن موسى ام كلثوم،عيسر نبوية،ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة1980الى2013)مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ص177.

[2]حامد عبد المجيد دراز،مبادئ الاقتصاد العام،مؤسسة الشباب العربي،الإسكندرية،مصر،1981،ص290.

[3]سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2008،ص25.

[4]بن عزة محمد،ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في تسيير المالية العامة،2015/2014،ص18.

ثانيا: تقسيم النفقات العمومية

يتم تقسيم النفقات العامة وفقا لمجموعة من المعايير،ومنها:

- حسب تأثيرها على الدخل الوطني:حيث تنقسم الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية تعكس الانفاق الفعلي على السلع والخدمات،في حين ان النفقات التحويلية تتمثل في المدفوعات التي لا تقابلها سلع او خدمات مباشرة مثل:الإعانات والمعاشات.
- حسب طبيعتها وتكرارها:وتنقسم الى نفقات عادية ونفقات غير عادية،حيث تشمل النفقات العادية المصروفات التي يتم انفاقها بشكل دوري ومنتظم سنويا،مثل رواتب الموظفين والصيانة الدورية.اما النفقات غير العادية،فهي التي تحدث بشكل استثنائي وغير متكرر،وغالبا ما تهدف الى التعامل مع الظروف الطارئة مثل الكوارث او تمويل مشاريع استثمارية ضخمة تحتاج الى موارد مالية كبيرة تتجاوز القدرة الاعتيادية للدولة.
- حسب وظائف الدولة تصنف الى:

ـ نفقات عادية: وهي المصروفات التي تتحملها الدولة بانتظام سنويا وتعرف أيضا بالنفقات الجارية او التشغيلية مثل الأجور والصيانة العامة.

ـ نفقات غير عادية:هي النفقات التي لا تحدث بشكل متكرر،بل يتم تخصيصها لمواجهة طوارئ مثل الازمات والكوارث الطبيعية،او تمويل مشاريع تنموية كبرى تتطلب استثمارات ضخمة،يطلق عليها ايضا بنفقات رأس المال او النفقات الاستثمارية والتي تسهم في تعزيز الثروة الوطنية.[1]

ثالثا: مصادر تمويل النفقات العامة

لكي تتمكن الدولة من الانفاق العام،لابد ان تمتلك الموارد المالية الكافية لذلك،والتي تعرف بوسائل التمويل، وتمثل هذه الوسائل مصدر دخل للدولة،وتعرف عموما باسم الإيرادات العامة،والتي تستخدم لتمكين الدولة من أداء وظائفها المختلفة.وفي بعض الأحيان قد تلجأ الدولة الى تحرير جزء من الموارد غير المستخدمة سواء كانت مادية او بشرية عبر تخصيصها لمؤسسات معينة بدلا من الافراد.

[1] د. بن يوب فاطمة،دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية جامعة 8 ماي 1945قالمة،ص3-4،بدون تاريخ نشر.

كما يمكن للدولة ان تحصل على جزء من القوة الشرائية للمجتمع من خلال فرض الضرائب او اصدار النقود،وهو ما يخلق قوة شرائية إضافية جديدة.وتعد سلطة اصدار النقود احدى الوظائف السيادية للدولة،حيث تمتلك الحق الحصري في ذلك،مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى الطلب في الاقتصاد المحلي والدولي.

وبناءا على ما سبق،يتضح ان الايراد العام يتحقق من خلال نقل القوة الشرائية بين الافراد والدولة بطرق مختلفة.ويمكن التمييز بين أنواع الإيرادات العامة من حيث مصدرها وطبيعتها،فمنها ما يكون إيرادات سيادية مثل:الضرائب والرسوم او إيرادات ائتمانية كالاقتراض العام او اقتصادية مثل: أملاك الدومين.[1]

المطلب الثاني:الإطار العام لنفقات التجهيز

أولا: مفهوم نفقات التجهيز

هي تلك المصاريف ذات الطابع الاستثماري التي تسهم في زيادة الناتج الوطني الإجمالي،مما يؤدي الى تنمية ثروة البلاد.وتشمل هذه النفقات الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تهدف الى تعزيز البنية التحتية ودعم التطور المستدام،كما تتضمن اعانات التجهيز الموجهة لبعض المؤسسات العمومية لدعم مشاريعها الاستثمارية. [2]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعيةلنفقات التجهيز

تلعب نفقات التجهيز دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاجتماعية وذلك من خلال:

- تعتبر أداة أساسية تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز الرفاه العام. وتتم هذه العملية ضمن اطار مخطط ومنظم يعتمد على التعاون بين الجهات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، لضمان توزيع عادل للمشاريع الاستثمارية والخدمات الأساسية. وتشمل هذه الخدمات توفير البنية التحتية الضرورية مثل شبكات المياه الصالحة للشرب،الصرف الصحي،الطرقات، الانارة،الغاز،الكهرباء،المواصلات، بالإضافة الى دعم قطاعي التربية والتكوين. وتعد هذه الجوانب من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تعزز الإنتاجية وتحسن جودة الحياة للمواطنين.

[1] د.بن يوب فاطمة، مرجع سبق ذكره،ص4.
[2] قاشي يوسف،بن سنة ناصر،دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة) مجلة أوراق اقتصادية،المجلد03،العدد02/ديسمبر2019.

- تهدف نفقات التجهيز الى انشاء وتطوير البنية التحتية الأساسية،مثل الطرقات،المطارات،الموانئ،والتي رغم عدم تحقيقها لعائد اقتصادي مباشر على المدى القصير،الا انها تعد عنصرا أساسيا لدعم النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.فوجود بنية تحتية متطورة يساهم في تحسين مناخ الاعمال،وتسهيل حركة البضائع والافراد،وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني،مما يجعلها استثمارا استراتيجيا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- تساهم نفقات التجهيز،بطبيعتها الديناميكية في خلق الثروة وتعزيز معدلات النمو والتشغيل،وذلك وفقا للنظرية الكينزية التي تؤكد ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق حجم الانفاق نفسه.[1]

ثالثا:خصائص نفقات التجهيز

تتميز نفقات التجهيز بعدة خصائص نذكر أهمها:

1. **إنتاجية:**على عكس نفقات التسيير التي تعتبر نفقات استهلاكية،تعد نفقات التجهيز نفقات منتجة،حيث تؤدي الى توليد انتاج سواء كان ذلك على المدى البعيد مثل الانفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتدريب المهني.
2. **تدخلية:**بخلاف نفقات التسيير التي تصنف ضمن النفقات المؤقتة نظرا لارتباطها بالدورة المالية السنوية،فان نفقات التجهيز تمتاز بطابعها الدائم. ويرجع ذلك الى دورها في تحسين الظروف الاقتصادية ونعزيز القدرات الإنتاجية،مما يجعل تاثيرها ممتدا على مختلف مكونات الاقتصاد من حيث دعم النمو،وتحفيز الاستثمار وتوفير فرص العمل.
3. **خاصية التعقيد:**على عكس نفقات التسيير التي تتميز بالبساطة،تتسم نفقات التجهيز بدرجة عالية من التعقيد،نظرا لضخامة المشاريع المرتبطة بها.ويظهر هذا التعقيد في مراحل تقييمها واعدادها وتنفيذها.في الواقع يتطلب تحضير نفقات التجهيز وتقديرها تسجيلها ضمن الميزانية العامة للدولة في وقت مبكر،كما يستدعي اجراء العديد من الدراسات لضمان استيفاء المشروع للشروط المطلوبة.ومن الضروري ان تصل هذه الدراسات الى مستوى كاف من النضج،بحيث توفر رؤية واضحة عن مدى مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،سواء على المستوى الوطني او الجهوي او المحلي.

[1]يوسف جيلالي،الاطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،المجلد11،العدد02(2019)،ص15-24.

بالإضافة الى ذلك،فان انجاز المشروع يعتمد على توافر ظروف مثالية من حيث التكاليف والآجال الزمنية.

اما فيما يتعلق بعملية التنفيذ،فغالبا ما يتم تقسيم المشروع الى مراحل متعددة تتطلب إجراءات مالية وإدارية معقدة،مثل تحديد اعتمادات الانفاق وتوزيعها ،وفقا لفصول محددة،وضمان تسلسل التنفيذ بطريقة منسقة ومترابطة.هذا التعقيد في العمليات قد يؤدي في كثير من الأحيان الى تأخير انجاز المشاريع.

4. **نهائية:**تعني هذه الخاصية ان نفقات التجهيز لا تسترد بشكل مباشر،اذ انها لا تحقق عوائد مالية استثمارية على المدى القصير.بل توجه الأموال المصروفة نحو انشاء بنى تحتية ومشاريع طويلة الأمد تهدف الى تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية،وهو ما يميزها عن نفقات التسيير ذات الطبيعة الاستهلاكية.
5. **عدم ثبات الحجم:**تتميز هذه النفقات بدرجة معينة من الثبات النسبي،نظرا لكونها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها،حيث تعكس في جوهرها وجود الدولة ذاته،وبالتالي فان الحد من هذه النفقات يصبح امرا غير ممكن،كما تظهر هذه النفقات بشكل تكميلي مما يجعلها غير مستقرة من حيث حجم الاعتمادات المخصصة لها،اذ تعتمد على توفر إيرادات عمومية فائضة،على عكس نفقات التسيير.وتبرز هذه الظاهرة بشكل مباشر بعائدات الجباية البترولية،فكلما زادت هذه العائدات،ارتفعت الاعتمادات المخصصة للتجهيز والعكس صحيح.[1]

المطلب الثالث:تصنيف وتوزيع نفقات التجهيز

وفق هذا المطلب سنتعرف على اهم تصنيفات نفقات التجهيز وذلك من خلال:

أولا:تصنيف نفقات التجهيز(تبويبها)

يتم تصنيف الاعتمادات المالية المخصصة في ميزانية الدولة تحت بند التجهيز وفقا للخطة السنوية الاجمالية،وذلك لتغطية النفقات الاستثمارية التي تتحملها الدولة.وتنقسم هذه النفقات الى ثلاثة أنواع رئيسية:

[1]يوسف جيلالي،المرجع نفسه ص15-24.

- **الاستثمارات التي تنفذها الدولة مباشرة:**تشمل جميع المشاريع العامة التي تقوم بها الحكومة،مثل إنشاء البنية التحتية المختلفة وتطوير المرافق والمنشآت التي تعزز رأس المال الاجتماعي،كمثال على ذلك: بناء المستشفيات،الجسور،الطرق.
- **الإعانات الاستثمارية التي تقدمها الدولة:** تتجسد في المساعدات المالية التي تمنحها الدولة لدعم وتطوير قطاعات إنتاجية محددة،مثل تقديم الدعم المباشر لمربي المواشي وصغار المزارعين.
- **نفقات أخرى تتعلق برأس المال:**وتشمل النفقات التي تهدف من خلالها الدولة الى تعزيز المؤسسات العامة بغرض تحقيق عائد وربح اقتصادي.وذلك من خلال:

- تخصيصات تهدف الى زيادة راس المال الاجتماعي للمؤسسات المالية العامة،مثل البنوك العمومية للضمان والمؤسسات الاقتصادية العامة.

- مخصصات أولية لانشاء مؤسسات عامة في القطاعات الصناعية والتجارية،وكذلك لمؤسسات البحث العلمي.

- دعم مالي موجه لصناديق الاستثمار،بهدف تعزيز رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- النفقات المرتبطة بتسهيل عمل صناديق الاستثمار وصناديق الضمان،وتشمل تكاليف التكوين والتأطير لهذه الصناديق.

- النفقات المندرجة ضمن عمليات التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة والمؤسسات الصناعية والتجارية،الى جانب مؤسسات البحث.

- النفقات المخصصة لاستكمال برامج خاصة تتحملها الدولة،والتي يتم تنفيذها عبر عقود بين الحكومة والمتعاملين المعنيين.[1]

[1] مصطفى شبرة امحمد،أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة،جامعة الجزائر3،سنة2022/2021،ص82-83.

ثانيا:توزيع نفقات التجهيز

قسم المشرع الجزائري نفقات التجهيز الى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

1. **البرامج القطاعية الممركزة: (Programmes Sectoriels Centralisés)**
تشمل البرامج الثقافية المركزية،حيث تصدر بشأنها قرارات من قبل الوزراء المختصين أو المؤسسات العمومية التابعة للدولة،سواء كانت تحت إشرافها المباشر او تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.كما يمكن ان يتخذ وزير المالية قرارات بشأن الإدارات المجتمعية والمؤسسات التي تستفيد من الاستقلال المالي عند الحاجة.[1]
2. **البرامج القطاعيةغيرالممركزة(Programmes Sectoriels Décentralisés)**
تخصص هذه البرامج لتجهيز المشاريع المسجلة باسم الوالي.ويتم اعداد رخصة البرامج لكل قطاع فرعي وفقا لبرنامج معتمد بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية،وذلك وفقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي تصادق عليه الحكومة.ويتضمن هذا المقرر المرفق بالمحتوى المالي للبرنامج المعتمد و/او المؤشرات الأخرى.كما تشمل رخصة البرنامج الميزانية المخصصة له، إضافة الى تحديد مدة التنفيذ وضبط تكاليف البرنامج الجارية.[2]
3. **المخططات التنمية البلدية:(Plans de Développement Communaux)**
يخضع برنامج التجهيز العمومي المرتبط بمخططات التنمية البلدية، لترخيص شامل على مستوى الولاية،يتم إبلاغه من قبل الوزير المكلف بالميزانية،وذلك بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية.يركز هذا البرنامج على المشروعات ذات الأولوية في التنمية،مثل تزويد السكان بمياه الشرب،خدمات التطهير،انشاء وصيانة الطرق،وفك العزلة عن المناطق النائية.يتم اعداد هذا البرنامج من قبل المصالح الولائية المختصة بعد التشاور مع المصالح التقنية المحلية المعنية.ويتم ذلك بعد توزيع الموارد وفقا للقوانين المعمول بها،مع مراعاة الوضع المالي لكل ولاية،وإعطاء الأولية للبلديات المحرومة،خاصة فيما يتعلق بالمناطق التي تعاني من نقص في البنية التحتية.

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي 98-227المؤرخ في 1998/07/13،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز،الجريدة الرسمية رقم 51 لسنة1998،المادة04 ص07.
[2]المرجع نفسه المادة 16ص09.

تحدد معايير تخصيص الموارد الميزانية في اطار مخططات التنمية البلدية، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالميزانية و الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية.[1]

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز

تعدالإصلاحات الميزانياتية أداة أساسية لتحسين إدارة المال العام وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع التنموية.ونظرا لأهمية نفقات التجهيز في دعم البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي، فان جودة تنفيذها تعتمد بشكل كبير على فعالية النظام الميزانياتي.

يهدف هذا المبحث الى تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز.

المطلب الأول:دواعي الإصلاح الميزانياتي

تمحورت دواعي الإصلاح الميزانياتي حول عدة عوامل نذكر منها داخلية وخارجية:[2]

أولا:الأسباب الداخلية:

- **التحولات الاقتصادية:**الانتقال من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق أدى الى تغيرات هيكلية في السياسات المالية،مما استلزم على الدولة مراجعة القوانين المالية لضمان انسجامها مع الواقع الاقتصادي الجديد.
- **الحاجة الى تحسين الحوكمة المالية:**كان هناك قصور في الشفافية والكفاءة في إدارة الميزانية،مما استدعى اعتماد آليات جديدة لضبط الانفاق العام(اعتماد الميزانية المبنية على النتائج،تحسين الشفافية في الحسابات العمومية،اعتماد سياسات صارمة للحد من الاسراف المالي في النفقات العامة،وضع اطار مالي متوسط المدى لتوقع النفقات والايرادات على مدى عدة سنوات) من اجل تحقيق فعالية افضل.
- **تقليص العجز المالي:** تفاقم العجز في الميزانية بسبب سوء التخطيط وعدم التوازن بين الإيرادات والنفقات،مما استلزم إعادة هيكلة السياسات المالية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي09-148المؤرخ في 2009/11/16،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي98-227المؤرخ في 1998/07/13،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز،الجريدة الرسمية رقم64المادة12،ص26.

[2] رابح يعقوبي،العيد بوعزة،الإصلاح الميزانياتي ضمن قانون15/18،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر اكاديمي،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2023/2022،من الصفحة14الى الصفحة20.

ثانيا:الأسباب الخارجية:

- **تاثير العولمة الاقتصادية:**فرضت المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطا إصلاحية عند منح القروض،مما دفع الدول الى تعديل قوانينها المالية لتتوافق مع المعايير الدولية.
- **التوجه نحو اقتصاد السوق:**تأثرت الدول بالإصلاحات المالية التي طبقتها الدول المتقدمة،مما حفز على تبني إصلاحات مشابهة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي.
- **تطوير أنظمة الرقابة المالية:**فرضت الحاجة الى تعزيز الرقابة على الانفاق العام وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة،مما أدى الى ادخال إصلاحات جديدة في النظام الميزانياتي(تعزيز الرقابة الميزانياتية،تبني معايير جديدة للرقابة والتقييم،منح البرلمان صلاحيات أوسع لمناقشة واعتماد قانون المالية)

المطلب الثاني:آليات تنفيذ نفقات التجهيز

تنفذ نفقات التجهيز الحكومي من خلال آليات تنظيمية وتقنية متعددة،تشمل أساسا أسلوب البرامج،مدونة الاستثمارات العمومية،حسابات التخصيص الخاص،تقنية رخص البرامج،واعتمادات الدفع

1. **أسلوب البرامج المتعددة السنوات:**يعتبر البرنامج متعدد السنوات الاطار العام لتنفيذ برامج التجهيز،ويشكل تبنيه نهجا حديثا في استثمارات الدولة.يتميز هذا الأسلوب عن أسلوب التخطيط التقليدي بوضوحه وفعاليته ونجاعته،حيث يجب ان تكون الأهداف متناسقة،قابلة للتحقيق والقياس الكمي،ومحددة زمنيا.اما الموارد،خاصة التمويلات المالية،فيجب تحديدها بدقة لضمان عدم تاثيرها على الميزانية العامة.ونتيجة لهذه الخصائص،ينظر الى أسلوب البرامج على انه مزيج متكامل بين الأهداف والوسائل،مع تقييم تاثير كل عنصر على الاخر،بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة والنتائج المتوقعة.كما ان قياس نجاح البرامج يعتمد على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.تجدر الإشارة الى ان هذه المبادئ التي تقوم على النجاعة والفعالية والمرونة في تنفيذ السياسات العمومية،تستند الى مفهوم الحوكمة الرشيدة .والتي تهدف الى تحسين إدارة الميزانية العامة للدولة عبر الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد النفقات.[1]

[1]يوسف جيلالي،الاطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،المجلد11،العدد02(2019)،ص15-24.

2. **حسابات التخصيص الخاص:** على الرغم من تسجيل اعتمادات التجهيز ضمن الوثيقة الميزانياتية العامة للدولة،مما يستلزم تنفيذها ضمن اطار الوثيقة المالية،فان ما يميز النظام الميزاني الجزائري في سياق برامجه التنموية هو تنفيذ هذه الاعتمادات من خلال حسابات التخصيص الخاص وذلك كما يلي:

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):خصص له حساب التسيير رقم108-302وفقا للمادة230من قانون المالية لعام2002.

ب.البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):تم انشاء حساب التسيير رقم120-302بموجب المادة78من القانون05-05الصادر ضمن قانون المالية التكميلي لعام2005.

ج. برامج دعم النمو الاقتصادي: أنشئ لها حساب التخصيص الخاص رقم143-302.

د. برامج توطيد النمو الاقتصادي:خصص لها حساب التسيير رقم145-302لتمويل عمليات الاستثمارات العمومية المدرجة ضمن ميزانية التجهيز للدولة[1].

3.**نظام رخص الرامج واعتمادات الدفع:** تتميز نفقات التجهيز بطريقة تقديرها وتنفيذها عبر آلية رخص البرامج واعتمادات الدفع،تأتي الحاجة الى هذه الآلية بسبب طبيعة المشاريع الاستثمارية،والتي تتطلب عدة سنوات لتنفيذها،بينما تحدد الميزانية العامة للدولة لسنة واحدة فقط نظرا لذلك،لا يمكن دفع اجمالي تكلفة المشروع دفعة واحدة،بل يتم تقسيمه على مراحل وفق آلية رخص البرامج واعتمادات الدفع،والتي اقرت بموجب المادة6 من القانون90-21 المؤرخ في15اغسطس1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

ه. رخص البرامج:تمثل السقف الأعلى للنفقات المخصصة للاستثمارات طويلة الاجل،وتبقى صالحة دون مدة محددة، حيث تخصص للمشروعات التي يستغرق تنفيذها عدة سنوات.

و. اعتمادات الدفع:تمنح سنويا وتخصص لتغطية النفقات السنوية للمشاريع قيد التنفيذ،حيث تكون صالحة لمدة سنة واحدة فقط.

ي. مدونة الاستثمارات العمومية:على غرار نفقات التسيير،يتم اعتماد ميزانية التجهيز بشكل اجمالي ضمن قانون المالية،ثم يتم توزيعها على القطاعات المختلفة وفقا لطبيعة النفقات

[1] يوسف جيلالي. المرجع نفسه ص15-24.

وأغراضها،يتم ذلك عبر مدونة الاستثمارات العمومية، وهي وثيقة تنظيمية تحدد تفاصيل توزيع الاعتمادات المالية بناء على القوانين والتشريعات السارية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز

بواسطة هذا المطلب سوف نستنتج العلاقة بين المتغيرين،ومن خلال ما تم التطرق عليه سابقا، تتجلى العلاقة في اهم النقاط التالية[2]

- **تحسين كفاءة تخصيص الموارد:**يهدف الإصلاح الميزانياتي الى تعزيز دقة تخصيص الموارد المالية لمشاريع التجهيز،مما يقلل من الهدر،ويضمن توجيه الانفاق نحو الأولويات التنموية.
- **تعزيز الشفافية والرقابة المالية:**فرض الإصلاحات المالية آليات رقابية اكثر صرامة، مما يؤثر على تنفيذ نفقات التجهيز من خلال تقليل الفساد وتحسين متابعة الانفاق.
- **اعتماد مقاربة الموازنة المبنية على النتائج:**أصبح تنفيذ نفقات التجهيز مرتبطا بمؤشرات الأداء،ما يعني ان التمويل يوجه نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس.
- **إصلاح آليات تنفيذ المشاريع الاستثمارية:**أدخلت تغيرات على الإجراءات البيروقراطية لتسهيل تنفيذ مشاريع التجهيز،مثل تقليص فترات الموافقة على التمويل وتحسين طرق الدفع للمقاولين.
- **التأثير على آجال التنفيذ:**رغم ان الإصلاحات حسنت الكفاءة،الا ان بعض التعقيدات الإدارية الناتجة عن متطلبات الشفافية،قد تؤدي الى تأخير تنفيذ نفقات التجهيز.خاصة في المشاريع الكبرى.

الإصلاح الميزانياتي يؤثر بشكل مباشر على تنفيذ نفقات التجهيز عبر تحسين الكفاءة،زيادة الشفافية،واعتماد نهج قائم على الأداء،لكنه قد يفرض تحديات إدارية تحتاج الى توازن بين الرقابة والمرونة في التنفيذ.

المبحث الرابع:الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع

سيركز هذا المبحث على استعراض وتحليل بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، مع الوقوف على نتائجها ومقارنتها بأهداف دراستنا الحالية.وسيتم تصنيف هذه الدراسة الى:

[1] يوسف جيلالي،المرجع نفسه ص15-24.

- **المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي**
- **المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بنفقات التجهيز**
- **المطلب الثالث: تلخيص الدراسات السابقة**

المطلب الأول:الدراسات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي

تناولت هذه الدراسات موضوع الإصلاح الميزانياتي،وعليه سوف يتم التطرق اليها من خلال:

اولا:دراسة مصطفى شبرة امحمد،أطروحة دكتوراه بعنوان:**أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الانفاق العام للجزائر**[1]

تناولت هذه الاطروحة أهمية إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر ودوره في تحقيق التوازن المالي، الإيرادات والنفقات، وذلك لضمان استدامة المالية العامة لتحسين آليات توجيه الإنفاق العام. كما حللت التحديات التي تواجه تنفيذ الميزانية، بما في ذلك ضعف الرقابة المالية، والاعتماد على القواعد التقليدية دون مراعاة الأداء الفعلي. كما قارنت بين النظام الميزاني الجزائري ونماذج دولية مثل فرنسا والمغرب لاستلهام الإصلاحات التي تعزز الحوكمة المالية

كما أظهرت هذه الدراسة جملة من النتائج أهمها:

- الميزانية العامة تعكس الوضع السياسي والاقتصادي للدولة، مما يجعلها أداة مهمة لفهم سياسات الحكومة.
- الحكومة تحاول تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية وإدارة المال العام بكفاءة.
- رغم الإصلاحات المالية، لا تزال هناك صعوبات في تطبيق القوانين الجديدة،خصوصا فيما يتعلق بتوزيع الميزانية والرقابة المالية.
- الجزائر تحاول تحديث نظامها المالي ليتماشى مع المعايير الدولية،مما سيسهم في تحسين الرقابة على النفقات العامة وترشيدها.

[1]مصطفى شبرة امحمد،أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة،جامعة الجزائر3،سنة2022/2021.

ثانيا:دراسة فتيحة بوغصاب،خيرة مجدوب،عبارة عن مقال بعنوان **تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية-دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية-** [1]

ركزت هذه الورقة البحثية على تقييم الإصلاح الميزانياتي في الجزائر،مع تحليل دور أجهزة الدولة والمجتمع المدني في دعم هذا الإصلاح. تناولت الدراسة كيفية تعزيز الشفافية والمساءلة المالية من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية، كما سلطت الضوء على أهمية مشاركة جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح الإصلاحات الميزانياتية.

وتوصلت هذه الدراسة الى ان :

- فشل الإصلاحات الميزانياتية يعود الى غياب التنسيق بين الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني.
- غياب التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة الرشيدة أدى الى ضعف تنفيذ الإصلاحات المالية.
- لا تزال الدولة هي الفاعل الأساسي في تفعيل الإصلاح الميزانياتي،لكن مساهمتها محدودة بسبب سوء التسيير وغياب التطبيق العملي للحوكمة.
- نجاح الإصلاح الميزانياتي يعتمد على توفير بيئة تشاركية، تضمن إشراك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع.

ثالثا:دراسة قرينعي زوليخة،عبارة عن مقال بعنوان:**تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام.** [2]

ناقشت هذه الدراسة دور تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر وفقا لاحكام القانون العضوي15/18، وأثره على ترشيد الإنفاق العام. كما ركزت على تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية وتعزيز الشفافية في المالية العامة،من خلال تبني منهجية التسيير الموجه نحو النتائج.

ومن اهم نتائجها نذكر:

[1] فتيحة بوغضاب،خيرة مجدوب،تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية-دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية- مجلة دفاتر البحوث العلمية،المجلد10،العدد1، السنة2022،الصفحة770-791.

[2] قرينعي زوليخة،تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الإنفاق العام،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،المجلد08/،العدد01(2024)،ص93-107.

- الإصلاح الميزانياتي الجديد يهدف الى إدارة مالية اكثر كفاءة وشفافية.
- اعتماد مبدأ التسيير الموجه نحو النتائج يعزز كفاءة الإنفاق الحكومي ويضمن تحقيق الأهداف مسبقا
- تطبيق برمجة متوسطة المدى تساعد في توجيه النفقات بشكل أكثر فعالية.
- الإصلاحات المالية الجديدة تهدف الى الإستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المالية،مما يزيد من فعالية إدارة المالية العامة.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بنفقات التجهيز

في هذا المطلب سوف نتطرق الى اهم الدراسات التيتناولت موضوع حول نفقات التجهيز ونذكر منها:

أولا:دراسة علي علي خالد مقدادي، مقال بعنوان:**ضوابط الانفاق العام في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية**[1]

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على معايير الانفاق في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية لتحليل أنواع الانفاق المختلفة والتي تشمل الانفاق الإداري والاجتماعي والخدمي والتنموي.كما توصلت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على آليات الرقابة المالية، ودور ديوان المحاسبة في ضمان حسن إدارة الأموال العامة.كما درست أهمية توفير الإعتمادات المالية اللازمة قبل تنفيذ النفقات،وضرورة تعزيز الرقابة على مستوى البلديات.

واظهرت هذه الدراسة جملة من النتائج نذكر:

- ضرورة وضع معايير واضحة لمراقبة وضبط النفقات في البلديات.
- أهمية إعداد تقارير مالية شهرية لمقارنة الإنفاق بالأرصدة المتاحة لضمان التوازن المالي.
- تفعيل دور ديوان المحاسبة والرقابة المالية لضمان الشفافية وحسن إدارة الأموال العامة.
- ضرورة تدريب الموظفين في الأقسام المالية على أساليب ضبط الإنفاق وتعزيز الرقابة المالية.

[1] علي علي خالد مقدادي،ضوابط الإنفاق العام في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ص2709-0833.

ثانيا :دراسة قاشي يوسف،بن سنة ناصر،مقال بعنوان:**دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)**[1]

يتناول هذا البحث دور الخزينة العامة في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي،من خلال دراسة حالة خزينة ولاية البويرة.يهدف هذا البحث الى توضيح مفهوم الخزينة العامة وآليات تسيير أموال الدولة،مع تسليط الضوء على مراحل تنفيذ النفقات والجهات المسؤولة عنها، وأهمية تطبيق الرقابة المالية لضمان حسن إدارة الأموال.

كما يستعرض البحث الطرق المعتمدة في تسديد نفقات التجهيز العمومي،من خلال تحليل إجراءات الصفقات والفواتير،مع التطرق الى آليات فحص المستندات المالية وتحديد مدة تنفيذ النفقات داخل النظام المحاسبي.

ومن اهم النتائج التي اظهرتها هذه الدراسة كالتالي:

- نفقات التجهيز تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزادة الناتج الوطني.
- دور الخزينة العمومية حيوي في تنفيذ النفقات وفق الأطر القانونية المعتمدة.
- ضرورة التدقيق في المستندات المالية لضمان الالتزام بالأنظمة والقوانين.
- يتم تنفيذ نفقات التجهيز وفق آليتين رئيسيتين: الصفقات العمومية و التوريدات المباشرة.
- لا تحتفظ الخزينة الولائية بالاموال التي تحصلها،بل تعمل كوسيط مالي لتنظيم التحويلات المالية وتوجيهها الى الجهات المستحقة وفق الأطر القانونية.

ثالثا:دراسةالدكتور محمد معن ديوب،عبارة عن مقال بعنوان**"اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا"**[2]

حللت هذه الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا، خلال الفترة1990-2010،كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لتحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي،ومدى تأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي

ومن اهم النتائج نجد:

[1]قاشي يوسف،بن سنة ناصر،دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)،مجلة أوراق اقتصادية،المجلد03، العدد02/ديسمبر2019.

[2]الدكتور محمد معن ديوب،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية، دراسة قياسية للفترة(1990-2010)،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(39)، العدد(4)2017

- الإنفاق الجاري له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الاستهلاك الخاص.
- الإنفاق الرأسمالي لم يظهر تأثيرا واضحا على النمو الاقتصادي، ربما بسبب انخفاض مستوياته أو وجود مشكلات في تصنيف البيانات.
- ضعف فعالية الإنفاق العام أدى الى انخفاض تأثيره في تحفيز النمو الاقتصادي.
- هناك حاجة الى إعادة هيكلة سياسات الإنفاق العام لتعزيز كفائته وفعاليته.

رابعا:دراسة ايمان احمد هاشم، مقال بعنوان**"تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر"**[1]

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر بين الفترة 1975و2019،باستخدام أساليب قياسية حديثة، كما ركزت على تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق والنمو الاقتصادي، وتقييم مدى كفاءة الإنفاق الحكومي.

من اهم النتائج المتوصل لها خلال هذه الدراسة نجد:

- الحجم الأمثل للانفاق الحكومي في مصر يتراوح بين30.47% و32.69% من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الإنفاق الحكومي لا تكفي وحدها لتحسين الكفاءة،بل يجب ان تكون مصحوبة بإصلاحات مالية وإدارية
- مكافحة الفساد عامل رئيسي في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.
- إعادة توزيع الإنفاق بين القطاعات المختلفة يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.
- عند مقارنة مصر بدول أخرى، تبين ان كفاءة الانفاق الحكومي في الامارات والسعودية اعلى من مصر، وفقا لتقرير التنافسية لعام2018.

[1]ايمان احمد هاشم،تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر،المجلة الدولية للتنمية،المجلد العاشر،العدد الأول،(2021) كلية التجارة،جامعة عين شمس:53-71.

المطلب الثالث: تلخيص الدراسات السابقة

سنحاول في هذا الجدول تلخيص الدراسات السابقة التي تم التعرف عليها في هذا البحث من اجل ابراز اهم المميزات بين دراستنا الحالية وبين هذه الدراسات.

الجدول(1):ملخص للدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	سنة الدراسة	نتائج الدراسة	ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة
مصطفى شبرة امحمد	أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الانفاق العام للجزائر	2021 2022	سعي الدولة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات لضمان الاستدامة المالية وتحسين التوجيه العام.	ركزت هذه الدراسة على الإصلاح الميزانياتي التي يمثل احد المتغيرات في دراستي التي تطرقنا اليها من حيث ماهية النظام
فتيحة بوغصاب خيرة مجدوب	تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائرعنطريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية-دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية-	2022	تسليط الضوء على دور أجهزة الدولة والمجتمع المدني في تقييم الإصلاحات الميزانياتية مع التركيز على تفعيل المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة كعوامل رئيسية لدفع عجلة الإصلاح	ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال استقراء تجارب الفاعلين المعنيين لتعزيز الشفافية وضمان تحقيق الأهداف.

قرينعي زوليخة	تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام.	2024	يهدف هذا النظام الجديد الى تحقيق إدارة مالية فعالة عبر تخصيص امثل للموارد	تناولت هذه الدراسةتحديث النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيدالانفاق العام وفقالاحكام القانونالعضوي15/18لقوانين المالية.
علي علي خالد مقدادي	ضوابط الانفاق العام في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية	2023	هدفت الدراسة على التعرف على ضوابط الانفاق وانواعه واهميته وأهدافه في المملكة الهاشمية الاردنية	اوصت الدراسة العمل على رفد الموظفين في الأقسام المالية بشكل عام وقسم النفقات بشكل خاص بدورات تدريبية، في مجالات ضبط النفقات، وكذلك ضرورة وضع معايير محددة للإنفاق في البلديات
قاشي يوسف،بن سنة ناصر	دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)	2019	توضيح مفهوم الخزينة العامة وآليات تسيير أموال الدولة،مع تسليط الضوء على مراحل تنفيذ النفقات والجهات المسؤولة عنها.	يستعرض البحث الطرق المعتمدة في تسديد نفقات التجهيز العمومي،من خلال تحليل إجراءات الصفقات والفواتير،مع التطرق الى آليات فحص المستندات المالية وتحديد مدة تنفيذ النفقات داخل النظام المحاسبي.

محمد معن ديوب	اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا"	1990 2010	تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر الانفاق الحكومي على الاقتصاد السوري باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1990و2010	توظف هذ الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة،حيث يتم تصنيف الانفاق الحكومي الجاري والانفاق الراسمالي كمتغريين مستقلين.
ايمان احمد هاشم	تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر	1975 2019	تهدف هذه الدراسة الى تحديد الحجم الأمثل للانفاق الحكومي في مصر خلال الفترة من1975الى2019،وذلك باستخدام الأساليب القياسية الحديثة	تسعى الدراسة الى قياس مدى كفاءة الانفاق الحكومي وتاثيره على الأداء الاقتصادي في مصر.مع تحليل العلاقة بين حجم الانفاق والنمو الاقتصادي

المصدر:من اعداد الطالبة

مما سبق راينا ان اغلبية الدراسات السابقة اهتمت بالاثر الإيجابي للمتغيريين سواء اثر الإصلاح الميزانياتي او النفقات عامة ونفقات التجهيز خاصة في المجال الاقتصادي لما عليها من أهمية بالغة في تطويره وتعزيز الشفافية وتحقيق الاستدامة المالية سواء في على التراب المحلي او العربي

وبالتالي نستخلص مما تطرقنا اليه في المباحث واستنادا للدراسات السابقة انه هناك علاقة تكاملية بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز. من خلال ترشيد الانفاق ، تحسين الكفاءة،وتعزيز الشفافية وتحقيق الاستدامة المالية.

خلاصة الفصل الأول:

بعد تناول مختلف الجوانب النظريةوالتطبيقية لمتغيرات الدراسة، يمكن القول ان الإصلاح الميزانياتي يشكل احدى الركائز الأساسية في تحسين إدارة المالية العامة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها الدول. فتبني إصلاحات مالية حديثة يسهم في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتحسين مستوى الشفافية، والحد من الإختلالات المالية التي قد تؤثر على الاستدامة الاقتصادية. وفي هذا الإطار تعد نفقات التجهيز عنصرا محوريا في دعم التنمية، اذ إنها تمثل أداة مهمة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، بما يسهم في تحسين البنية التحتية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وقد أظهرت الدراسات السابقة أن هناك علاقة تكاملية بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز،حيث ان نجاح أي سياسة مالية يعتمد على مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، الى جانب تبني آليات فعالة للرقابة المالية والإدارية. فالإصلاح الميزانياتي يساعد في تحسين عمليات التخطيط المالي للدولة، مما ينعكس إيجابيا على تنفيذ المشاريع التجهيزية، من خلال تقليل الفجوات التمويلية، وضبط النفقات وفق أولويات التنمية الوطنية. كما ان الانتقال الى موازنة قائمة على الأداء، وربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات قياس النتائج، من شأنه أن يسهم في تحسين تنفيذ نفقات التجهيز، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

وبناءا على ما تم استعراضه، يمكن التأكيد على أن الإصلاح الميزانياتي يمثل عاملا حاسما في تعزيز كفاءة الإنفاق العمومي، خاصة في ما يتعلق بنفقات التجهيز التي تعد استثمارا طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه فإن أي استراتيجية مالية ناجحة ينبغي ان تراعي التوازن بين تنفيذ الإصلاحات وتحقيق فعالية الإنفاق، من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين آليات الرقابة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

الفصل الثاني:

دراسة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز-ولاية تبسة-

تمهيد:

بعد أن تناولنا في القسم النظري من بحثنا الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة،المتعلق بموضوع الدراسة،والذي يضمن أربعة مباحث أساسية،حاولنا من خلالها بناء قاعدة معرفية تمهيدية تسلط الضوء على العناصر الجوهرية للبحث:(اصلاح ميزانياتي/نفقات التجهيز/العلاقة بينهما والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع).

ومن هذا المنطلق النظري،سننتقل الآن الى الشق التطبيقي أو الميداني من بحثنا،والذي نهدف من خلاله الى مقاربة الموضوع من زاوية واقعية تجريبية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية دقيقة تسعى الى اختبار الفرضيات المطروحة وتدعيمها بالبيانات والمعطيات التي سيتم جمعها وتحليلها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي المناسبة.

كما نسعى في هذا الجانب الى التحقق من مدى انسجام المعطيات النظرية مع الواقع، واختبار تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز ،معتمدين في ذلك على التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

المبحث الأول:منهجية الدراسة

قبل الشروع في صلب الدراسة التطبيقية،من الضروري أولاتقديم تعريف شامل لمجال الدراسة.اذ يعد هذا الجزء خطوة تمهيدية أساسية تساعد على فهم السياق العام الذي تنتمي اليه الحالة المدروسة.

وعليه: سنخصص هذا المبحث لمنهجية الدراسةوذلك لربطها بمضمون البحث وتحليل النتائج لاحقا.

المطلب الأول:طريقة الدراسة

نتبع في هذه الدراسة اعتماد منهج دراسة الحالة ومنهج تحليل المحتوى بغية تطبيق جملة من المعلومات والبيانات الموجودة في محل الدراسة (ولاية تبسة)

1. مجتمع الدراسة:

يتكون من مختلف الجماعات المحلية التي تمثل شرائح مختلفة من حيث الحجم، الموقع، والقدرات المالية بهدف دراسة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز.

2. عينة الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على ولاية تبسة نظرا لدورها الحيوي في تنفيذ برامج التجهيز على المستوى المحلي،تم اختيارها لتميزها بنشاط تنموي معتبر وحجم نفقات هام،مما جعلها إطارا ملائما لدراسة أثر الإصلاح الميزانياتي،وشملت عينة الدراسة مختلف المصالح المكلفة باعداد وتنفيذ الميزانية على مستوى الولاية،لضمان الحصول على معطيات دقيقة حول الموضوع.

1.2 تعريف الولاية:

عرف القانونرقم07/12المؤرخ في21فيفري2012 على أنها الإدارة الأساسية التي تربط بين الدولة وبين البلديات، بحيث يعتبر نشاطها امتداد لنشاط البلدية ليتلقي بنشاط الدولة. وهي أيضا دائرة إدارية تعكس نشاط الإدارات المركزية،بحيث تؤدي خدمات للمواطنين على أكمل وجه،وهذا ما عرفته المادة الأولى من قانون الولاية،حيث جاءت بمعنى ان الولاية "هي جماعة عمومية ذات شخصية قانونية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات

سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة". تكون تحت اشراف رقابة السلطة المركزية، ويتولى إدارتها كل من الوالي ومجلس الإدارة والهيئة التنفيذية.

كما نجد ان:الوالي هو الوسيط بين الإدارات المحلية والمركزية، ويلعب دورا هاما في التنسيق بين المصالح الخارجية وبين الإدارات التالية:

- الديوان: الذي يعتبر بروتوكولا للوالي.
- مفتشية عامة.
- امانة عامة.
- مديرية التنظيم والشؤون العامة.
- مديرية الإدارة المحلية.

وهذه الإدارات مقسمة الى عدة اقسام حسب اتساع نشاطها وتعدد اقسامها ومكاتبها.

ومن بين اهم هذه الإدارات نذكر مديرية الإدارة المحلية الموضحة في الهيكل التالي:

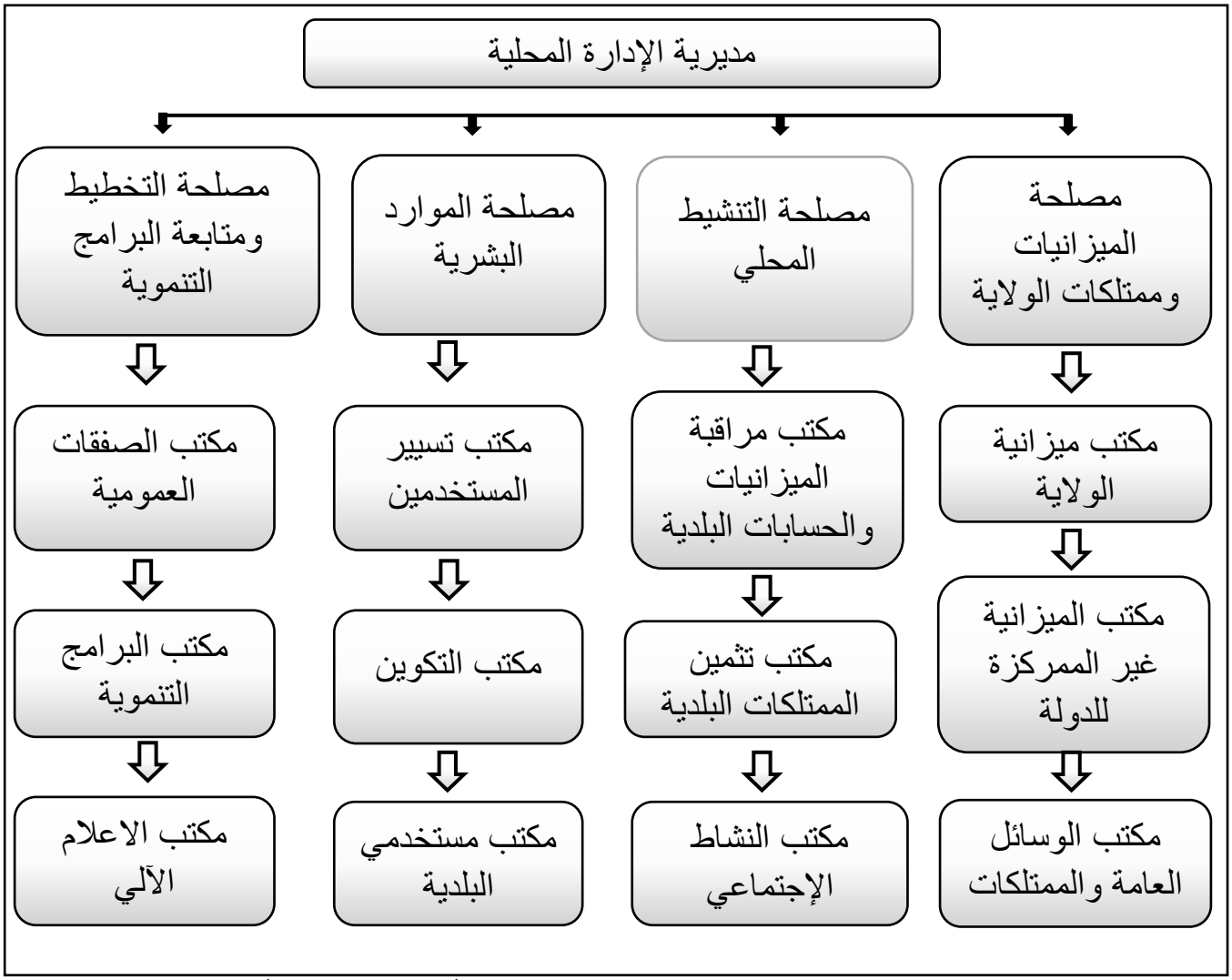

الشكل رقم(1):الهيكل التنظيمي لقسم مديرية الإدارة المحلية

المصدر:من إعداد الطالبة من خلال ما تم نقله عن رئيس مصلحة الموارد البشرية -تبسة-

2.2 الوثائق المحاسبية الأساسية للولاية:

تستخدم الولاية مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تساعدها في ضبط معاملاتها المالية،وكذا حفظ ارشيفها. ومن بين اهم هذه الوثائق نذكر:

- دفتر اليومية: يخصص لتسجيل العمليات المالية اليومية، وفق تسلسلها الزمني.
- دفتر الأستاذ: يستخدم لتجميع العمليات المالية حسب طبيعة الحسابات(المصاريف، الإيرادات،الأصول والخصوم).
- سندات القبض: توثق عمليات تحصيل الأموال من مصادر الايرادات.

- سندات الصرف: تثبت العمليات المتعلقة بصرف الأموال من خزينة الولاية.
- الميزانيات التقديرية: تعد تقديرات الإيرادات والنفقات المتوقعة للفترات المالية المقبلة.
- قوائم الجرد: تعنى بحصر وتقييم ممتلكات الولاية من منقولات وعقارات.
- تقارير الحسابات الختامية: تتضمن النتائج المالية والميزانية العمومية في نهاية كل سنة مالية.
- أوامر الدفع: تمكن من دفع المبالغ المالية في إطار موثق ومنظم.
- مستندات المراجعة والتدقيق: تستخدم للتأكد من صحة الحسابات وسلامة الإجراءات المالية.

جميع هذه الوثائق تساهم في ضمان الشفافية المالية، حفظ الحقوق،سهولة استرجاع المعلومات،وتحقيق متابعة دقيقة لحسن سير الموارد والنفقات العمومية.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

بغية الإقتراب أكثر من جوهر الموضوع، لمعرفة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الإدارة المحلية -ولاية تبسة- تم اعتماد أدوات معينة، وهذا ما سوف يتم التعرف عليه.

انتهجت الطالبة التربص في مديرية الإدارة المحلية لولاية تبسة خلال فترة مقدرة بشهر،والتي امتدت من تاريخ2025/04/20 الى2025/05/20،بغية الحصول على معلومات حول مضمون الدراسة

وخلال هذه الفترة،تم اعتماد جملة من المصادر، نذكر من بينها:

1. **المقابلة:**اعتمدت الدراسة على مقابلة شفوية وكتابية مع ممثل مديرية الإدارة المحلية، بهدف توفير معطيات كتابية رسمية ووثائق معتمدة تخدم موضوع البحث.
2. **الوثائق و التقارير:** تم الحصول على مجموعة من الوثائق والتقارير بطلب من رؤساء المصالح المعنية، حيث تضمنت هذه الوثائق قوانين الميزانية السنوية الخاصة بمديرية الإدارة المحلية،و قرارات توزيع الاعتمادات المالية الخاصة بنفقات التجهيز،كما شملت أيضا بعض من تقارير البرامج الممولة من نفقات التجهيز.
3. **الملاحظة**: تشمل جميع الملاحظات والرؤى الشخصية التي تم رصدها خلال فترة التربص،بالإضافة الى استخلاص الآراء والأفكار حول سير نشاط المؤسسة.
4. **استخدام برنامج احصائي** Excel07.لحساب نسب التغير لنفقات التجهيز.

تضمن هذا المطلب عرضا لمختلف أدوات الدراسة التي تم توظيفها،حيث تم جمع المعلومات أثناء فترة التربص الميداني بمديرية الإدارة المحلية، الى جانب الإعتماد على الدراسة التحليلية التي ارتكزت على تحليل الجداول والبيانات المتاحة.

المبحث الثاني: واقع الإصلاح الميزانياتي في ولاية تبسة- من الفكرة الى التنفيذ-.

يعد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من العمليات الإصلاحية الهامة لتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية في التسيير المالي. جاء هذا الإصلاح استجابة للتحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد، بهدف تحقيق تنمية مستدامة. رغم أهدافه الطموحة في في تحسين السياسات المالية، يواجه الإصلاح العديد من التحديات التي تعيق تطبيقه الكامل. ومنه خلال هذا المبحث سيتم تحليل مراحل الإصلاح والصعوبات التي يواجهها، والعوامل المؤثرة في نجاحه.

المطلب الأول:مراحل التحضير والإطلاق للإصلاح

يتناول هذا المطلب الأسباب التي أدت الى ضرورة الإصلاح الميزانياتي في الجزائر،وكذلك المراحل الأولى للتحضير والاعلان عن الإصلاح، مع التركيز على التأخير المعلن في تنفيذ الإصلاح والجهات المتدخلة في هذه العملية.

أولا: التأخير المعلن في الإصلاح الميزانياتي.

شهد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر تأخرا ملحوظا في تفعيله، رغم الإعلان المبكر عن تبنيه منذ مطلع الألفينات، وذلك نتيجة لجملة من العوامل القانونية والمؤسساتية والسياسية. فقد ظل القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، الذي يعد الإطار التشريعي الأساسي لهذا الإصلاح، غير نافذ لعدة سنوات بعد صدوره، ما عطل إطلاق الإصلاح بشكل رسمي.

كما ان المبادرة بالإصلاح جاءت من وزارة المالية دون اشراك فعلي للبرلمان،خلافا لتجارب دولية رائدة كفرنسا،حيث انطلق الإصلاح من توافق سياسي واسع. ويضاف الى ذلك غياب الإرادة السياسية القوية و المقنعة بضرورة التغيير، ما انعكس في بطء الإجراءات وتأخر إعداد مشروع الإصلاح وعرضه للمناقشة والتصويت. من جهة أخرى واجه الإصلاح مقاومة واضحة من بعض المسؤولين التنفيذيين، خاصة الوزراء،الذين ابدوا تحفظا على آليات التقييم والمساءلة المرتبطة بالإدارة المبنية على النتائج. كما لم يتم وضع خطة عمل تنفيذية واضحة المعالم بمراحل مضبوطة، مما عمق من حالة التراخي المؤسسي، في

ظل استمرار هيمنة الطابع المركزي على نظام التسيير العمومي، وهو ما لا يتماشى مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي الحديث.

ثانيا: الجهات الفاعلة في تفيذ الإصلاح الميزانياتي.

تلعب عدة فئات من الاعوان العموميين دورا محوريا في تحضير وتنفيذ الميزانية، وضمان نجاح الإصلاح الميزانياتي . من اهم هذه الفئات نذكر:

1. الآمرون بالصرف:

هم المسؤولون عن اتخاذ قرارات إنفاق الأموال العمومية وتحصيل الإيرادات. يقومون بإعداد الأوامر بالدفع،ويشرفون على تنفيذ النفقات العامة وفقا لما هو مخطط في الميزانية. ويقسمون الى:

- آمرين رئيسيين بالصرف: على مستوى الوزارات أو الإدارات المركزية
- آمريين ثانويين بالصرف: على مستوى المديريات أو الهياكل التنفيذية المحلية.

2. المحاسبون العموميون:

هؤلاء يعينون من طرف وزارة المالية، ومهمتهم تنفيذ العمليات المالية بشكل فعلي(دفع الأموال أو تحصيلها). وظيفتهم الأساسية التأكد من صحة العمليات المالية، واحترام القواعد المحاسبية، وضمان سلامة التسيير المالي للدولة.
وهم مستقلون ماليا عن الآمرين بالصرف لضمان الرقابة المتبادلة.

3. المراقبون الميزانياتيون:

يلعبون دورا رقابيا قبل واثناء تنفيذ الميزانية،حيث يراقبون مدى تطابق العمليات مع القوانين المالية. ووظيفتهم الأساسية تتمثل في:

- التدقيق في النفقات قبل صرفها.
- التأكد من ان الاعتمادات المالية متوفرة.
- التأكد من ان النفقات تتم وفقا للإجراءات القانونية.

يتم تعيينهم من طرف وزارة المالية، وغالبا ما يعملون الى جانب الأعوان في مختلف الهيئات العمومية.

هذه الفئات الثلاثة تعمل معا في إطار من التكامل لضمان تنفيذ الإصلاح الميزانياتي بطريقة فعالة ومنضبطة، حيث يقوم الآمر بالصرف باتخاذ القرار وينفذه المحاسب العمومي، ويشرف على سلامته المراقب الميزانياتي.

المطلب الثاني:التحديات والصعوبات في التطبيق

يناقش هذا المطلب الصعوبات التي واجهت عملية تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، بما في ذلك العوائق التنظيمية والمالية، بالإضافة الى شروط نجاح الإصلاح وكيفية التغلب على هذه الصعوبات لتحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: صعوبات التطبيق.

1. **تأخر صدور الإطار القانوني للإصلاح:**تمثل التأخير في عدم دخول القانون العضوي رقم19-11 المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ الا بعد سنوات من المصادقة عليه، رغم كونه الدعامة الأساسية لتجسيد الإصلاح الميزانياتي.
2. **غياب المبادرة البرلمانية:** لم يلعب البرلمان الجزائري دورا فعالا في اصلاح الإصلاح، خلافا لتجارب دولية كفرنسا، حيث كان للسلطة التشريعية دور محوري في تبني المشروع ودفعه نحو التنفيذ.
3. **ضعف الإرادة السياسية:** غابت الإرادة السياسية الجادة والمقنعة بضرورة التغيير، ما انعكس في بطء الخطوات العملية والتأخر في اتخاذ القرارات الحاسمة لتنزيل الإصلاح على ارض الواقع.
4. **مقاومة المسؤولين التنفيذيين:** ابدى بعض الفاعلين الحكوميين، خاصة من يتولون مسؤوليات تنفيذية، تحفظا كبيرا تجاه آليات الرقابة والمساءلة المرتبطة بالإدارة المبنية على الأداء، مما شكل احد العوائق الأساسية أمام التفعيل.
5. **غياب خطة تنفيذية واضحة:** لم يتم اعتماد خطة عمل عملية ومرحلية لتطبيق الإصلاح، تتضمن أهدافا دقيقة وجداول زمنية واضحة، وهو ما انعكس على ضعف التنسيق وتشتت الجهود
6. **الطابع المركزي للنظام الإداري:** هيمنة المركزية الإدارية حالت دون تفويض الصلاحيات اللازمة لتنفيذ الإصلاح على المستويات المحلية، بما يتماشى مع متطلبات ميزانية البرامج والأداء.
7. **بطء وتيرة الإصلاح المحاسبي المكمل:**واجه مشروع اصلاح المخطط المحاسبي للدولة، الذي يعد جزءا تكامليا من الإصلاح الميزانياتي، عدة صعوبات تقنية

ومؤسساتية، خاصة ما تعلق بتثمين ممتلكات الدولة وتسجيل الحقوق المحاسبية وفق معايير دولية (IPSAS).[1]

ثانيا: شروط النجاح.

ان تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر لا يعد مجرد مشروع قابل للتنفيذ فحسب، بل يتطلب توافر شروط جوهرية لضمان نجاحه، اذ لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذا المشروع إلا من خلال تطبيق فعلي يعتمد على التزام قوي، ومقاربة منهجية ترتبط بتطوير النظام الميزانياتي. وتتمثل أهم شروط النجاح في:

1. **إصلاح الإدارة العمومية:**يعد إصلاحالإدارة شرطا أساسيا،بما يضمن تكييف الهياكل والوسائل مع متطلبات النظام الميزانياتي الجديد وتحقيق إدارة فعالة ومرنة. وهنا سوف نتعرف على ثلاثة محاور لإصلاح الإدارة العمومية وهي:
   - **إصلاح الإدارة المكلفة بالميزانية العامة:** تشكل وزارة المالية محورا رئيسيا من خلال تحديث تنظيمها الداخلي وتكييف وظائفها مع متطلبات الإصلاح، كما تجسد ذلك في المراسيم التنفيذية لسنتي1995و2007
   - **إصلاح الإدارة العمومية بمفهومها الواسع:** يشمل ذلك توسيع مهام مختلف الهيئات والإدارات العمومية وتكييفها مع الأساليب الحديثة لادارة الميزانية.
   - **تخصيص إدارة لمتابعة أعمال الإصلاح:** إنشاء لجان مختصة على مستوى وزارة المالية وباقي الهيئات العمومية لمتابعة تنفيذ عناصر الإصلاح وضمان التنسيق الإداري الفعال.
3. **تحسين العلاقة بين البرلمان والحكومة:**يعد تعزيز التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية ضروريا لضمان التنسيق في ضبط الميزانية، اذ يتطلب الأمر وضوح الأدوار والوظائف مع احترام مبدأ الرقابة البرلمانية.
4. **تكوين العمال والمسيرين:** يشكل تأهيل الكفاءات البشرية ركيزة أساسية لنجاح الإصلاح، عبر إعداد العمال والمسيرين لمواكبة متطلبات النظام الميزانياتي الجديد.
5. **التطبيق التدريجي لمحاور الإصلاح:** يتطلب نجاح الإصلاح اعتماد مقاربة تدريجية مدروسة، تتيح للإدارة العمومية والموارد البشرية التكيف مع التغيرات عبر مراحل زمنية مناسبة.

[1] محمد مسعي،مرجع سبق ذكره، ص64-84.

6. **توفير وسائل الإعلام والإتصال:** تلعب وسائل الإعلام دورا محوريا في تحفيز مختلف الأطراف ودعم مسار الإصلاح عبر نشر الوعي وتعزيز الشفافية.
7. **استعمال التكنولوجيات والوسائل الحديثة:** يمثل اعتماد التكنولوجيا الحديثة أداة فعالة لتسهيل تنفيذ الإصلاحات، عبر تحسين إدارة المعلومات والإجراءات، كما تسعى الجزائر في هذا المجال الى تفعيل نظام معلومات الميزانية (SIGBUD) لتعزيز فعالية الإدارة العمومية.
8. **الاستفادة من التجارب الدولية السابقة:** تتطلب عملية إصلاح الميزانية الاطلاع المسبق على التجارب الدولية السابقة، مع ضرورة مراعاة خصوصيات النظام الجزائري، وتمثل هذه التجارب مصدرا مهما لاستخلاص الدروس وتوظيفها بما يخدم نجاح تطبيق الإصلاحات الميزانياتية.[1]

[1] د.جلابة علي، د.عيدة أنور، د.عوادي مصطفى، الملتقى الوطني العلمي للتكوين حول: الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يوم04اكتوبر2023،بعنوان قراءة تحليلية في مشروع الإصلاح

المبحث الثالث:تحليل تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث على تحليل تنفيذ نفقات التجهيز التي تعتبر خطوة أساسية لتقييم مدى التزام الجهات المعنية ببرامج الاستثمار، و الوقوف على فعالية توظيف الموارد في انجاز المشاريع المحددة.

المطلب الأول: واقع تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة

سنتناول في هذا المطلب واقع تنفيذ نفقات التجهيز من خلال التطرق الى الجهات المشرفة عليها، وكذا مراحل تنفيذها.

أولا: الجهات المعنية بتنفيذ نفقات التجهيز:

1. **الوالي: (رئيس الجهاز التنفيذي للولاية)**

يتولى قيادة الجهاز التنفيذي للولاية، ويشرف على تنفيذ نفقات التجهيز، وضمان مطابقتها للأهداف التنموية المسطرة باعتباره ممثلا للدولة.

2. **مديرية الإدارة المحلية(DAL):**

تضطلع بدور تنسيقي وتنفيذي في مشاريع التجهيز المحلية، من خلال متابعة مختلف المراحل: من الدراسة الى التعاقد والتنفيذ.

3. **المجلس الشعبي الولائي:**

يشارك في ضبط التوجهات العامة للتجهيز من خلال المصادقة على البرامج،كما يراقب وتيرة تنفيذها ومطابقتها للاحتياجات المحلية.

4. **الخزينة الولائية:**

تعنى بالجانب المالي، تقوم بصرف الاعتمادات المخصصة لقطاع التجهيز، وفقا للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

5. **المراقب المالي:**

يمارس المراقب المالي رقابة مسبقة على الالتزامات والنفقات، ويضمن احترام قواعد التسيير المالي والصفقات العمومية.

6. مكاتب الدراسات والمقاولات:

يتم اللجوء اليها لإنجاز المشاريع على ارض الواقع، بعد إبرام الصفقات والمصادقة عليها من الجهات المختصة.[1]

ثانيا: مراحل تنفيذ نفقات التجهيز

يعتبر نفقات التجهيز احد الأوجه الأساسية للانفاق العمومي، اذ تعكس جهود الدولة في الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ونظرا لأهمية هذه النفقات، فان تنفيذها يخضع لمسار إداري وقانوني دقيق، يهدف الى ضمان الشفافية وحسن استخدام المال العام، وتتمثل مراحل تنفيذ نفقات التجهيز فيم يلي:

1. الترخيص الميزانياتي:

يمثل الترخيص الميزانياتي المرحلة التأسيسية لتنفيذ أي نفقة عمومية. يتم من خلاله اعتماد قانون الميزانية من قبل السلطات المختصة (كالبرلمان أو المجالس المنتخبة)، وهو بمثابة الإذن القانوني الذي يخول الإدارة الشروع في تنفيذ مشاريع التجهيز. ولا يمكن اتخاذ أي اجراء مالي دون توفر هذا الترخيص المسبق.

2. الالتزام بالنفقة:

في هذه المرحلة،تبرم الإدارة عقدا أو اتفاقا ينشئ التزاما قانونيا تجاه طرف ثالث، كالمقاولات أو مكاتب الدراسات. يسجل هذا الالتزام ضمن النظام المحاسبي، بعد التأكد من توفر الاعتماد المالي الكافي، وتحديد دقيق لموضوع النفقة. ويمثل الالتزام نشوء دين فعلي على الدولة أو الهيئة العمومية المعنية.

3. تصفية النفقة:

تتمثل هذه المرحلة في التحقق من صحة العملية المنجزة(كأشغال أو خدمات أو توريد تجهيزات)، وتحديد القيمة الحقيقة للنفقات المستحقة، استنادا الى الفواتير والوثائق المثبتة. وتعد التصفية خطوة أساسية لضبط مبلغ النفقة بدقة قبل تحويله للدفع.

[1]مقابلة شخصية مع ممثل مديرية الإدارة المحلية،-تبسة-، يوم 23أفريل2025،على الساعة 14:00.

4. الأمر بالصرف:

يصدر الآمر بالصرف (المسؤول الإداري المخول) امرا مكتوبا الى المحاسب العمومي بدفع المبلغ المحدد، مرفقا بجميع الوثائق القانونية والمحاسبية. ولا يتم إصدار هذا الامر إلا بعد التحقق من مطابقة النفقة للإجراءات القانونية والإعتمادات المتاحة.

5. الدفع:

تختتم العملية بمرحلة الدفع، حيث يتولى المحاسب العمومي بعد فحص الوثائق ومطابقتها للتشريعات، تنفيذ عملية الدفع وتحويل الأموال للمستفيدين. وتعد هذه المرحلة تتويجا للإجراءات المالية والإدارية السابقة، وتتم تحت رقابة دقيقة لضمان سلامة صرف الأموال العمومية.[1]

المطلب الثاني: تحليل تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة

وفقا لهذا المطلب سوف نقوم بمعرفة عن قرب لكيفية تنفيذ نفقات التجهيز، وتحديد ابرز التحديات التي تعترض سيرها.

أولا كيفية تنفيذها:

تعد مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية، الميزانية الأولية السنوية على مستوى ولاية تبسة، حيث تبنى هذه الميزانية انطلاقا من تقديرات الأعضاء المسؤولين في هذه المصلحة،وذلك بالاعتماد على معطيات سابقة وتوقعات مستقبلية لاحتياجات مختلف القطاعات. ويخصص لكل برنامج أو مشروع اعتمادات مالية تقديرية تهدف الى تغطية التكاليف المرتقبة، مع مراعاة أن تكون هذه الاعتمادات موجهة أساسا لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز التنمية المحلية.

ويتم اعداد الميزانية وفقا للأبواب والبنود المعتمدة في سجل المالية،بما يضمن توزيعا منظما وشفافا للموارد المالية،ووفقا للإطار القانوني والإداري المعمول به.وبعد الإنتهاء من إعدادها،تعرض الميزانية للجهات المختصة من أجل المصادقة عليها،وبمجرد المصادقة يتم الشروع في تنفيذها حسب التوجيهات والبرامج المحددة.

وفي بعض الحالات،خاصة عند بروز نفقات إضافية غير مبرمجة أو تسجيل عجز في الاعتمادات الأولية،يتم إعداد ميزانية تكميلية(إضافية)،تعد بمثابة آلية تصحيحية تتيح تكييف

[1] احمد بوجلال،إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد15، العدد02، جوان2018 ص243-259.

الميزانية الأصلية مع المستجدات،وضمان استمرارية تنفيذ المشاريع والبرامج المقررة دون تعطيل.

الشكل02: كيفية تنفيذ نفقات التجهيز

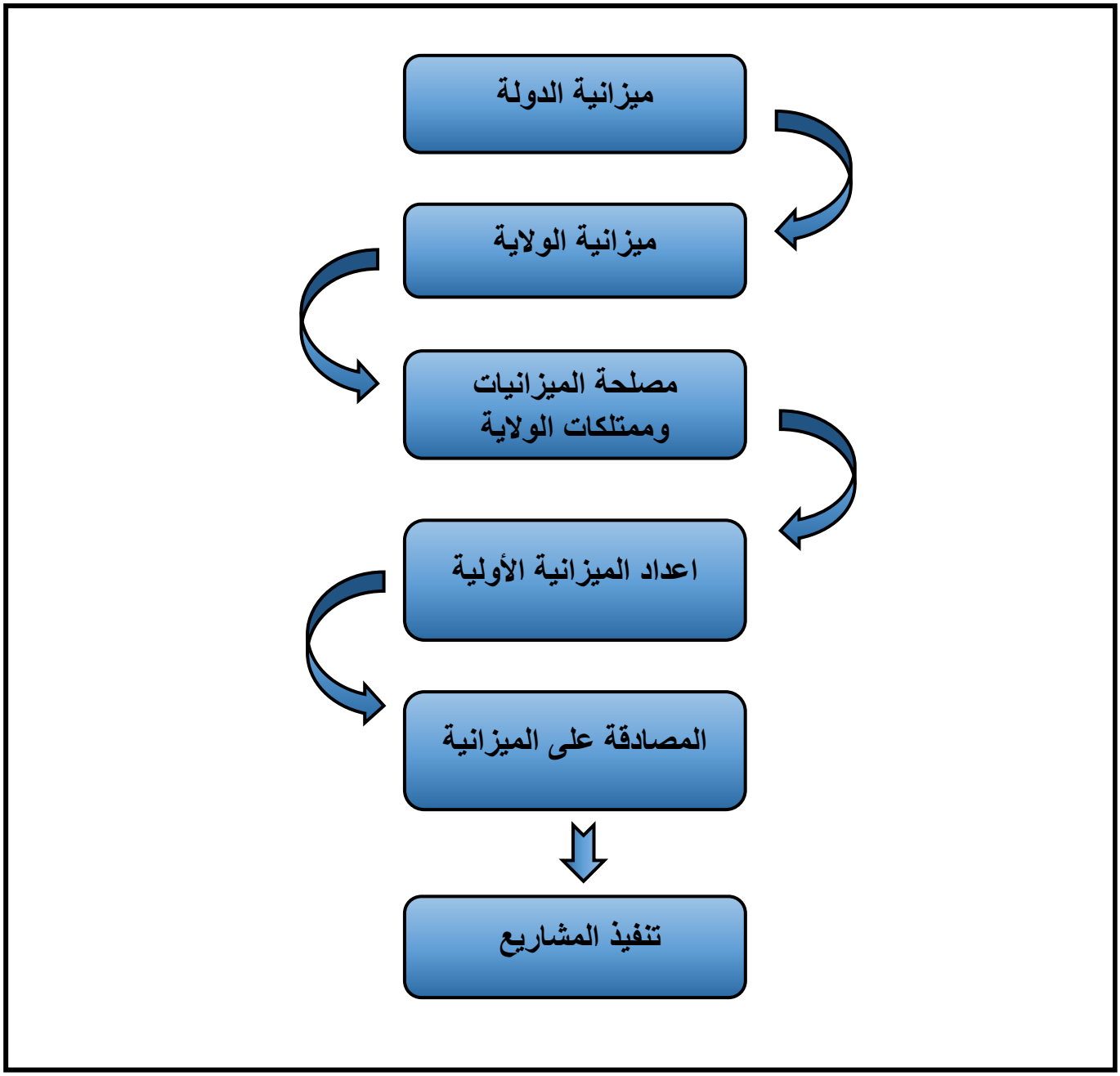

المصدر: من إعداد الطالبةمن خلال إجراء مقابلة مع ممثل مديرية الإدارة المحلية.

ثانيا: عقبات تنفيذ نفقات التجهيز

سوف نتعرف وفق هذا الجدول لابرز العقبات (التحديات) التي تعتبر حاجزا أساسيا في تنفيذ نفقات التجهيز

الجدول (02): عقبات تنفيذ نفقات التجهيز.

مجال العقبة	العقبات الرئيسية	النتائج المترتبة
إداري	- وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية. - التأخر في المصادقة على المشاريع (كتأخر تأشيرة الرقابة الماليةCFC).	- التأخير في التنفيذ الفعلي للمشاريع.
تخطيطي وتنظيمي	- نقص الدراسات الدقيقة. - غياب التنسيق بين الهيئات المعنية.	- تنفيذ مشاريع بدون دراسات سابقة أو غير مؤهلة للتنفيذ.
بشري	- غياب دور التكوين. - نقص الكفاءات الإدارية.	- صعوبات في التسيير ومتابعة المشاريع.
مالي	- غياب المرونة في توزيع الموارد - التأخر في توفير الغلاف المالي للمشاريع.	- التوقف المؤقت للأشغال نتيجة نقص التمويل.
قانوني	- تعقيدات في الصفقات.	- الغاء الصفقة أو التأجيل في إبرامها.
إصلاح الميزانية	- غياب أدوات التقييم.	- صعوبة تقييم النتائج المتوصل لها
خارجي	- تقلب الأسعار. - عوامل مناخية.	- ارتفاع الأعباء المالية للمشاريع(كارتفاع أسعار النفط). - توقف الاشغال بصفة مؤقتة أو كلية.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما تم تحصيله من مديرية الإدارة المحلية

المبحث الرابع: عرض وتحليل النتائج

يعد هذا المبحث من أهم مراحل الدراسة، حيث يتم من خلاله تقديم النتائج التي تم التوصل اليها بناءا على الدراسة الميدانية، وذلك بطريقة منهجية ومنظمة. كما يتم تحليل هذه النتائج ومقارنتها بما تم طرحه في الإطار النظري، بهدف التأكد من صحة الفرضيات المطروحة في ضوء البيانات الفعلية المتحصل عليها.

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المطلب الى عرض أهم النتائج المستخلصة من المقابلات الميدانية،ولذلك لابراز آراء المعنيين حول تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز، وقد تم الاعتماد على بيانات ثانوية مستخرجة من وثائق رسمية خاصة بولاية تبسة متعلقة بتنفيذ النفقات خلال الفترة(2017الى 2023).

- 2017 ⟸ 3.768.545.226,18
- 2018 ⟸ 6.444.302.531,10
- 2019 ⟸ 11.946.873.803,10
- 2020 ⟸ 11.558.471.800,10
- 2021 ⟸ 9.602.821.320,52
- 2022 ⟸ 8.103.609.511,35
- 2023 ⟸ 9.106.319.410,02

من خلال البيانات أعلاه سوف نقوم بحساب نسبة التغير الخاصة لكل سنة عبر القانون التالي:

$$\Delta\% = \frac{(V2 - V1)}{V1} \times 100$$

حيث:

Δ%= نسبة التغير المئوية

V1= القيمة الإبتدائية(القيمة القديمة)

V2= القيمة النهائية (القيمة الجديدة)

ومن خلال التعرف على طريقة حساب المتغير النسبي، سوف نطبق العملية على نفقات التجهيز في السنوات المحددة من 2017الى2023 عبر الجدول التالي:

الجدول(03):تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2017-2023)

السنة	نفقات التجهيز(دج)	نسبة التغير
2017	3.768.545.226,18	_
2018	6.444.302.531,10	+70.98
2019	11.946.873.803,10	+85.38
2020	11.558.471.800,10	-3.25
2021	9.602.821.320,52	-16.91
2022	8.103.609.511,35	-15.61
2023	9.106.319.410,02	+12.38

المصدر: من اعداد الطالبة.

بناءا على نسب التغير المتوصل اليها من خلال الجدول أعلاه، يمكننا تحليل التغير الحاصل في تنفيذ نفقات التجهيز من الفترة الممتدة من سنة 2017 الى 2023 كالتالي:

:2018

- شهدت نفقات التجهيز زيادة معتبرة قدرت ب70.98% مقارنة بسنة 2017،وهو ما يعكس اتجاها ملموسا لدعم الاستثمارات، وتوسيع نطاق البرامج التنموية الهادفة على المستوى المحلي.

:2019

- في هذه السنة عرفت نفقات التجهيز قفزة نوعية بنسبة85.38% مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يبرهن وجود تسارع في وتيرة الإنفاق العمومي،نتيجة توسيع قاعدة للمشاريع او صرف اعتمادات كانت مؤجلة من سنوات سابقة،او الشروع في انجاز مشاريع جديدة تساهم في تعزيز التنمية المحلية.

:2020

- تراجع بنسبة طفيفة في حجم النفقات تقدر ب3.25%-، وهذا يفسر بداية تأثيرات الازمات الاقتصادية لاسيما جائحة كوفيد-19، والتي أثرت سلبا على الوتيرة التنفيذية للمشاريع .

:2021

- شهدت هذه السنة تراجع بنسبة واضحة جدا عن السنة السابقة كان مقدارها16.91- وهذا يدل على تواصل الازمات الاقتصادية والمالية، وتباطؤ في مسار تنفيذ واكمال المشاريع.

:2022

- استمرار في انخفاض نفقات التجهيز بنسبة15.61%-،وهذا دلالته تواصل الضغوط المالية والأزمات الاقتصادية،التي تعتبر حاجز امام تواصل عملية تنفيذ المشاريع.

:2023

- ارتفاع نسبة نفقات التجهيزب12.38%، على غرار السنوات السابقة، وهو ما يعكس بداية الانتعاش النسبي للانفاق العمومي، كبدأ استرجاع المشاريع المتوقفة أو المتأخرة في وتيرة الإنجاز، وكذلك بروز القدرة التمويلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

انطلاقا على ما تم التعرف عليه للتغيرات الطارئة على نفقات التجهيز يمكن تلخيص هذه النسب عبر أعمدة بيانية لسهولة ملاحظة الفروقات في تنفيذ نفقات التجهيز عبر السنوات المحددة.

الجدول(04):نسب التغير لنفقات التجهيز(2017-2023)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة التغير	0%	+70.98%	+85.38%	-3.25%	-16.91%	-15.61%	+12.38%

المصدر: من اعداد الطالبة.

الشكل(03):أعمدة بيانية تلخص نسب التغير في تنفيذ نفقات التجهيز خلال الفترة(2017-2023)

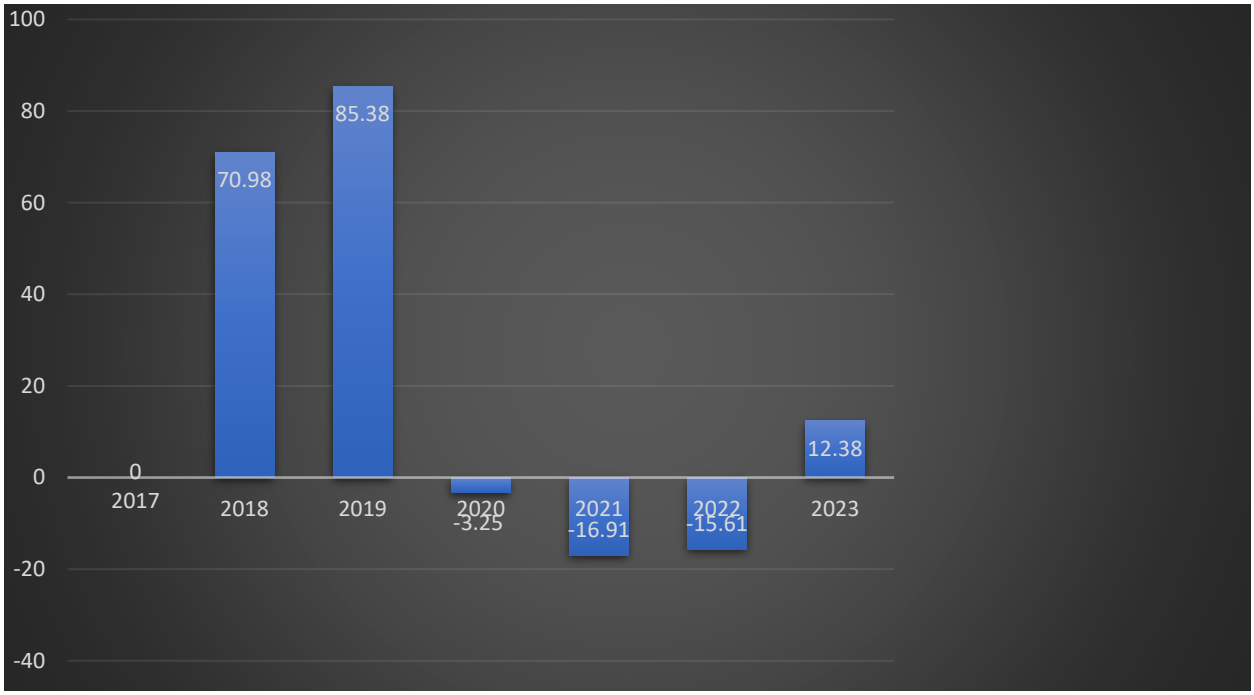

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاستعانة ببرنامجExcel 07

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

في هذا المطلب يمكننا الوقوف عند نقطة الختام والتي تعتبر حوصلة لمجريات الدراسة التي دار موضوعها حول تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز،مع ذكر أهم النتائج المتحصل عليها عن طريق اجراء مقابلات ميدانية مباشرة مع مجموعة من الإطارات العاملين بمديرية الإدارة المحلية.

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على اجراء مقابلات ميدانية مع أربعة مسؤولين بمديرية الإدارة المحلية،بغية جمع قدر كاف من المعلومات المرتبطة بالموضوع،وشملت هذه المقابلات كلا من:
  - ممثل مديرية الإدارة المحلية
  - رئيس مصلحة الموارد البشرية
  - رئيس مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية
  - رئيس قسم ميزانية الولاية

وقد كشفت هذه الأداة معرفة جملة من المعلومات حول مستوى تنفيذ الإصلاح الميزانياتي.

ومدى تفعيله محليا تحديدا في ميزانية الولاية.

1. الإقرار القانوني للإصلاح الميزانياتي والتأخر في تطبيقه محليا:

تم الحصول على جملة من المعلومات من طرف الإطارات التي تمت مقابلتهم،واجمعوا كلهم على ان الإصلاح الميزانياتي تم اقراره على المستوى المركزي، بناءا على قوانين ومراسيم تنظيمية،الا انه لازال يشهد تأخر في التنفيذ على مستواه المحلي،حيث صرح رئيس قسم ميزانية الولاية:"ان الإصلاح كقرار موجود فعلا منذ 2022 وبدأ تنفيذه في ميزانية الدولة مع مطلع2023، غير ان هذا القرار لازال يعاني من ركود أي لم يمس بعد ميزانية الولاية".

2. غياب أدوات التنفيذ على المستوى المحلي:

بينت المقابلات ان هناك أثر فجوة غياب لأدوات التنفيذ بشكل واضح،وهذا الغياب يعتبر سبب رئيسي لتأخر تنفيذ الإصلاح الميزانياتي فعليا،رغم اقراره قانونيا على المستوى الوطني، من بين هذه الأسباب:

- غياب الأنظمة المعلوماتية الحديثة المرتبطة بتسيير الميزانية.
- نقص البيانات الإحصائية الدقيقة التي يتم من خلالها تحديد مؤشرات الأداء.
- غياب تكوين الموظفين في كيفية إعداد الميزانية.
- تدني طرق مرافقة الدولة للجماعات المحلية،للتأكد من ضمان تطبيق الإصلاح الميزانياتي.

3. اختلاف مواقف الإطارات حول الإصلاح الميزانياتي:

بعد التعرف على آراء الجهات التي تمت المقابلة معهم واجابتهم لاسئلة داعمة لتكوين فكرة ونظرة شاملة حول الإصلاح الميزانياتي،لوحظ وجود اطراف داعمة ومستعدة للانخراط ضمن هذا التحديث مستقبلا، بينما عبر آخرون عن تحفظهم نتيجة التعقيدات الحاصلة جراء هذا الإصلاح عكس النظام التقليدي المعمول به فعليا.

4. اختلاف بين التوجيهات المركزية والتطبيق على المستوى المحلي:

انطلق تنفيذ الإصلاح الميزانياتي بصفة فعلية على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية في الجزائر،بينما لم يدخل نطاق التنفيذ على مستوى الولايات، الامر الذي برهن

وجود فجوات بين النصوص القانونية المقررة، وبين التطبيقات الفعلية، وهنا نستنتج ان مسار سريان الإصلاح لم يشمل بعد كل مستويات التسيير العمومي.

من خلال ما تم التطرق له،نجد ان الإصلاح الميزانياتي على مستوى مديرية الإدارة المحلية بولاية تبسة، لم يدخل بعد حيز التنفيذ،أي انه في طور الإعداد والتوجيه النظري، كما نجد ان غياب التكوين والتأطير من الأسباب الرئيسية التي شكلت حاجزا امام تطبيق هذا الإصلاح على المستوي المحلي، الحاجة التي تستوجب وجود الدعم المركزي لضمان تحقيق مثل هذه تغييرات للإنتقال من منطق الوسائل الى منطق الأداء.

خلاصة الفصل الثاني:

يهدف هذا الفصل الى تحليل نتائج المقابلات التي تمت مع إطارات موظفين بمديرية الإدارة المحلية لولاية تبسة، وذلك ضمن دراسة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز،مما ساعدت هذه الأداة على جمع معطيات دقيقة ومعمقة، اتاحت فهم دقيق لطريقة التعامل والتفاعل مع الإصلاحات الميزانياتية المتخذة. كما تم التركيز على مدى التنسيق بين مختلف المصالح لضمان دقة المعلومات.

كما بينت المقابلات اتاحة فهم أعمق لتأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز،حيث بين وجود فجوة في تطبيق الإصلاح على مستوى ميزانية الولاية،وذلك راجع الى عدة أسباب كان اوضحها نقص المتابعة المركزية للجهات المحلية، وفي الأخير تم تحديد العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، واستنتاجا من خلال تحليل تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيزفي ولاية تبسة،انه يوجد تأثير حاصل فقط في ميزانية الدولة اما في ميزانية الولاية فمازال في طريق التنفيذ لم يدخل حيز التطبيقبعد.

خاتمة

خاتمة:

ملخص الدراسة:

بناءا على دراستنا لموضوع تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز، حاولنا من خلالها ابراز التحولات الجوهرية التي جاء بها هذا الإصلاح، لا سيما بما يتعلق بإعادة تنظيم عملية تنفيذ نفقات التجهيز وفق مبادئ حديثة تقوم على الشفافية وربط النفقات بالاهداف.كما يهدف الإصلاح الميزانياتي الى تحقيق نجاعة أكبر في الانفاق العمومي،من خلال تعزيز وسائل المتابعة والتقييم،وادراج مقاييس مبينة لقياس الأداء الفعلي مقارنة بالبرامج الموضوعة،مما يسهل معرفة الانحرافات ومعالجتها في وقتها المناسب.

وقد دعت هذه الدراسة الى وجوب اخضاع مختلف مراحل تنفيذ نفقات التجهيز لرقابة فعالة ودورية،في حدود مقاربة قائمة على الأداء والنتائج، وذلك بغية تحقيق الأهداف التنموية والاستغلال الأمثل للموارد العمومية، وفق الاطار القانوني والتنظيمي المتبع.

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- الإصلاح الميزانياتي هو نظام يقوم على الانتقال من ميزانية تقليدية قائمة على البنود الى ميزانية موجهة نحو البرامج والاهداف.
- يعتبر الإصلاح الميزانياتي احدى اهم الركائز الأساسية في تحسين إدارة المالية العامة.
- نفقات التجهيز هي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تمثل نفقات التجهيز أداة لدعم المشاريع الاستثمارية.
- يؤثر الإصلاح الميزانياتي بشكل مباشر على تنفيذ نفقات التجهيز من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين الكفاءة.
- توجد علاقة تكاملية بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز.
- تم تطبيق نظام الإصلاح الميزانياتي على مستوى الجهات المركزية بشكل كامل، بينما شهدت الجهات المحلية تأخر في تنفيذ هذا النظام.
- نقص تكوين الإطارات وغياب المتابعة المركزية للإدارات المحلية من العوامل الأساسية التي ساهمت في عدم تطبيق هذه الاصلاحات.

خاتمة:

2. اختبار الفرضيات:

استخلاصا لما تم التوصل اليه،يمكن اختبار الفرضيات التي تم طرحها في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

والتي تنص على"مساهمة الإصلاح الميزانياتي في تحسين تنفيذ نفقات التجهيز وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية،ولكن لا تزال هناك تحديات تحد من فعاليته"،حيث يلاحظ من خلال ما تم ذكره في الفصل الأول الذي يندرج تحت عنوان: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة،يؤكد صحة هذه الفرضية، وبالتالي فهي صحيحة.

- **اختبار الفرضيات الفرعية:**

- انطلاقا من ما تم توظيفه في الدراسة تحديدا في الفصل الأول من معطيات تم الحصول عليها، من مصادر ومراجع علمية او من خلال ما تم استنباطه من المقابلات التي تمت على مستوى ولاية تبسة،نجد ان الإصلاح الميزانيات هو مجموعة تدابير تسعى الى تنفيذ اهداف الميزانية، ونفقات التجهيز هي الأموال الموظفة في مجال الاستثمار بغية تحقيق التنمية الاقتصادية،ومنهالفرضية الأولى صحيحة.
- في النظام التقليدي،كانت الميزانية تركز على الوسائل والآليات فقط،لكن يظهور الإصلاح اصبح التركيز على تحقيق النتائج، بمعنى ان الإدارات بوضعها اهداف واضحة لتمويل مشروع معين فإن ذلك يسرع في وتيرة الإنجاز. وبالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.
- انطلاقا من ما تحتويه الدراسة، وجدنا انه من العوامل التي تؤثر على جودة تنفيذ نفقات التجهيز، غياب التنسيق بين الجهات المعنية،ونقصد به ان الجهات التي تعمل على تنفيذ مشروع معين لم تتعاون بشكل جيد، مما أدى الى تأخير في تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الدولة. ومن خلاله نجد ان الفرضية الثالثة صحيحة

3. الاقتراحات والتوصيات:

بالاعتماد على هذه الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات التي من شأنها ان تخدم المؤسسة، من أهمها:

- وجوب تكوين الإطارات الموظفة في مديرية الإدارة المحلية في مجال اعداد الميزانية حسب المنهج الحديث.

خاتمة:

- اعتماد الرقمنة في متابعة وتنفيذ الميزانية، بهدف تقليل الوقت وتحسين تسيير التكاليف.
- انشاء خلية مستقلة تعمل تحت السلطة المركزية لمتابعة و لضمان تطبيق الإصلاح الميزانياتي على مستوى الإدارات.
- تحسين تنسيق التعاون بين الهيئات المعنية المكلفة بتنفيذ مشروع معين، لضمان استمرار إنجازه دون تعطل او تأخر.
- المعرفة الكاملة للقوانين التنظيمية الخاصة بالإصلاح من طرف موظين الإدارات .
- المراقبة الدورية لميزانية الولاية،مع نشر التقارير المالية.
- تطوير آليات الرقابة، لضمان الشفافية في استعمال الموارد المالية.
- توظيف آليات حديثة ومتطورة تساعد على ربط الأهداف بمؤشرات قابلة للقياس.
- بما ان التحديث يقوم على ميزانية قائمة على الاهدف والبرامج، فذلك يستدعي تحديد الأهداف بدقة وبشكل واضح في كل المستويات، من اجل تنفيذها بشكل إيجابي.
- انشاء مدرسة متخصصة للتكوين في مجال المالية العامة.

4. الآفاق:

عقب الانتهاء من معالجة الإشكالية التي تناولت " تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز"، برزت عدة جوانب مهمة تستحق مزيدا من الدراسة والتعمق، من بينها:

- تأثير الإصلاح الميزانياتي على متابعة واعداد ميزانية الدولة.
- دور الرقمنة في تحسين تنفيذ نفقات التجهيز.
- تأثير الإصلاح الميزانياتي على تحسين تنفيذ نفقات التسيير.
- مدى فاعلية الإصلاح الميزانياتي في تحسين كفاءة الموارد البشرية.
- تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي على المستوى المركزي والمستوى اللامركزي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة الشباب العربي، الإسكندرية، مصر،1981
2. سوزي عدلي ناشد،أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2008

ثانيا: المذكرات والاطروحات الجامعية

1. محمد اكحل،الحكامة المالية وترشيد الانفاق(دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر)أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق جامعة-باتنة01- الحاج لخضر،2006.
2. محمد مسعيسياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010:دراسة تحليلية لاهم اثارها الاقتصادية الكلية،أطروحة دكتوراه(علوم)في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)(2014).
3. رابح يعقوبي،العيد بوعزة،الإصلاح الميزانياتي ضمن قانون18-15،مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر اكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر- قسم الحقوق2023/2022.
4. بن عزة محمد،ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في تسيير المالية العامة،2015/2014.
5. مصطفى شبرة امحمد،أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة،جامعة الجزائر3،سنة2022/2021.

ثالثا:المجلدات

1. محمد مسعي "الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:أهميته وصعوبات تطبيقه"المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد10،العدد02(2020)
2. سرباح خالد،بن عتو بن علي،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي18-15(المبررات والاهداف)،مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد10، العدد02(2023).
3. امين صابة،كمال بن موسى،دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم(18-15)واهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد08،العدد01(2020).

قائمة المراجع

4. أ.حوري عمر،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:واقع وآفاق،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة،مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"العدد العاشر.
5. بن موسى ام كلثوم،عيسر نبوية،ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة1980الى2013)مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية.
6. د. بن يوب فاطمة،دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية جامعة 8 ماي 1945قالمة،بدون تاريخ نشر.
7. قاشي يوسف،بن سنة ناصر،دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة) مجلة أوراق اقتصادية، المجلد03، العدد02/ديسمبر2019.
8. يوسف جيلالي،الاطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد11، العدد02(2019).
9. فتيحة بوغضاب،خيرة مجدوب،تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية-دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية- مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10،العدد1السنة2022.
10. قرينعي زوليخة،تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الإنفاق العام،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،المجلد08/،العدد01(2024).
11. علي علي خالد مقدادي،ضوابط الإنفاق العام في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
12. الدكتور محمد معن ديوب،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية، دراسة قياسية للفترة(1990-2010)،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(39)، العدد(4)2017
13. ايمان احمد هاشم،تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر،المجلة الدولية للتنمية،المجلد العاشر،العدد الأول،(2021) كلية التجارة،جامعة عين شمس:53-71.
14. د.جلابة علي، د.عيدة أنور، د.عوادي مصطفى، الملتقى الوطني العلمي للتكوين حول: الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يوم04اكتوبر2023،بعنوان قراءة تحليلية في مشروع الإصلاح.
15. احمد بوجلال،إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد15، العدد02، جوان2018.

ثالثا:القوانين والتعليمات

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم92-414المؤرخ في 19جمادى الأولى1413الموافق ل14نوفمبر1992،يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها،العدد82الصادرة بتاريخ20جمادى الاولى1413.

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون 06-01مؤرخ في21محرم1427 الموافق ل20فبراير 2006،يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد14 الصادر في 8صفر1427الموافق ل8مارس2006.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الامر03-11المؤرخ في27جمادى الثانية 1427 الموافق26 اوت2003، يتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية ،العدد52الصادر في28جمادى الثانية1424 الموافق 27اوت 2003.

4. الجمهورية الجزئرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم08-272المؤرخ في6رمضان 1429الموافق ل6سبتمبر2008،يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية،الجريدة الرسمية ،العدد50الصادر في7رمضان 1429الموافق ل7سبتمبر2008.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم09-374المؤرخ في 28ذي القعدة1430الموافق ل16نوفمبر2009،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم92-414المؤرخ في14نوفمبر1992والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية ،العدد67،الصادرة في02ذي الحجة 1430الموافق ل19نوفمبر2009.

6. الجمهورية الجزائريةالديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم20-414المؤرخ في 14جمادى الاولى1442الموافق ل29ديسمبر2020،يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية،الجريدة الرسمية ،العدد19،الصادرة في14جمادى الأولى 1442الموافق ل29ديسمبر2020.

7.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي 98-227المؤرخ في 1998/07/13،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز،الجريدة الرسمية رقم 51 لسنة1998،المادة04.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي09-148المؤرخ في 2009/11/16،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي98-227المؤرخ في 1998/07/13،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز،الجريدة الرسمية رقم64المادة12.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

الرقم: ...../2024

إتفاقية التربص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: مديرية الإدارة المحلية ولاية تبسة -

مقرها: حي وادي حلال مستغانم

ممثلة من طرف: لعجال محمد الوظيفة: رئيس مصلحة الموارد البشرية

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- تريكي دنيا 2- .....

ماستر التخصص: محاسبة ومالية

عنوان المذكرة: تأثير الإصلاح الجبائي على تنفيذ ذكاء التجهيز

الاستاذ المشرف: باهية زعيم

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- ...../ 2- ...../ 3- .....

4- ...../ 5- .....

ليسانس التخصص: .....

عنوان تقرير التربص: .....

الاستاذ المشرف: .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المحضة في القسم والمطابقة للبرنامج والمعارف النظرية تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة الميزانيات ومنازعات الولاية .

الفترة من: 20 أفريل 2025 الى: 20 ماي 2025 .

المادة الرابعة :برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة:خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وحداته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب محمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية الغل ، المسكن ، المطعم.

ادارة القسم

قسم علوم المكتبات والمكتبات

ادارة المؤسسة المستقبلة

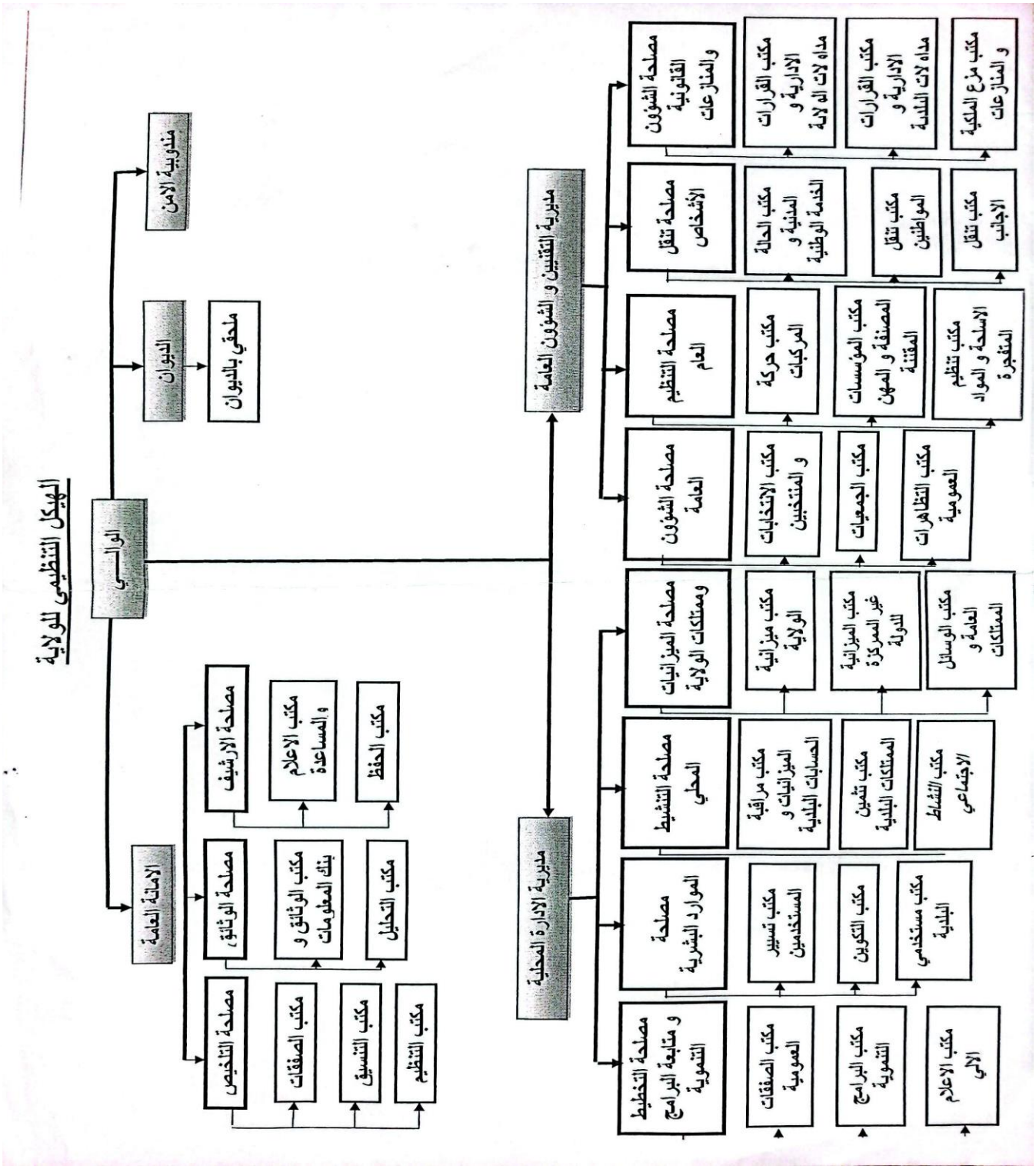
الهيكل التنظيمي للولاية
الوالي
مندوبية الامن
الديوان
ملحقي بالديوان
الامانة العامة
مصلحة التلخيص
مكتب الصفقات
مكتب التنسيق
مكتب التنظيم
مصلحة الوثائق
مكتب الوثائق و بنك المعلومات
مكتب التحليل
مصلحة الارشيف
مكتب الاعلام و المساعدة
مكتب الحفظ
مديرية الاشغال العمومية و الري
مديرية التقنيين و الشؤون العامة
مديرية الادارة المحلية
مصلحة التخطيط و متابعة البرامج التنموية
مكتب الصفقات العمومية
مكتب البرامج التنموية
مكتب الاعلام الالي
مصلحة الموارد البشرية
مكتب تسيير المستخدمين
مكتب التكوين
مكتب مستخدمي البلدية
مصلحة التنشيط المحلي
مكتب مراقبة الميزانيات و الحسابات البلدية
مكتب تثمين الممتلكات البلدية
مكتب النشاط الاجتماعي
مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية
مكتب ميزانية الولاية
مكتب الميزانية غير المركزة للدولة
مكتب الوسائل العامة و الممتلكات
مصلحة الشؤون العامة
مكتب الانتخابات و المنتخبين
مكتب الجمعيات
مكتب التظاهرات العمومية
مصلحة التنظيم العام
مكتب حركة المركبات
مكتب المؤسسات المصنفة و المهن المقننة
مكتب تنظيم الاسلحة و المواد المتفجرة
مصلحة تنقل الأشخاص
مكتب الحالة المدنية و الخدمة الوطنية
مكتب تنقل المواطنين
مكتب تنقل الاجانب
مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات
مكتب القرارات الادارية و مداولات الولاية
مكتب القرارات الادارية و مداولات البلدية
مكتب مزع الملكية و المنازعات

العدد 35
السنة السابعة والعشرون

الاربعاء 24 محرم عام 1411هـ
الموافق 15 غشت سنة 1990م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	تونس الجزائر المغرب موريطانيا	خارج الجزائر
	سنة	سنة
النسخة الاصلية..... النسخة الاصلية وترجمتها	100د.ج 200د.ج	300د.ج 550د.ج تزاد عليها نفقات الارسال

الادارة والتحرير
الأمانة العامة للحكومة
الطبع والاشتراكات
المطبعة الرسمية
7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك – الجزائر
الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح ج ب 50 – 3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ

ثمن النسخة الأصلية 2,50 د.ج ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 5,00 د.ج ثمن العددللسنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجانا للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم. يؤدي عن تغيير العنوان 3,00 د.ج ثمن النشر على أساس 20 د.ج للسطر.

فهرس

قوانين

قانون رقم 90 – 17 مؤرخ في 9 محرم عام 1411 الموافق 31 يوليو سنة 1990 يعدل ويتمم القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها. 1123

قانون رقم 90 – 18 مؤرخ في 9 محرم عام 1411 الموافق 31 يوليو سنة 1990 يتعلق بالنظام الوطني القانوني للقياسة. 1126

قانون رقم 90 – 19 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتضمن العفوَ الشامل. 1128

قانون رقم 90 – 20 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالتعويضات الناجمة عن قانون العفو الشامل، رقم 90 – 19 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990. 1129

قانون رقم 90 – 21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية. 1131

العدد 12
السّنة التاسعة والأربعون

الأربعاء 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ
الموافق 29 فبراير سنة 2012 م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف :.021.54.35.06. إلى 09
021.65.64.63
الفاكس.021.54.35.12.
ح.ج.ب .50-3200 الجزائر
Télex.:.65.180.IMPOF.DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007.68.KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وزارة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتكوين

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص لبسانس

انا الممضي أسفله الاستاذ (ة): زعيم باهية

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر / تقرير تربص لبسانس للسنة الجامعية: 2025/2024

فئة لبسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1-		
-2-		
-3-		
-4-		
-5-		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
-1- تربيبة دنيا	محاسبة ومالية	تأثير الإصلاح الجبائي لسنة 2024 على تدفق نفقات الاجير وفق
-2- /		

أرافق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم للاستاذ المشرف: د. زعيم باهية

الامضاء: BAHIA

تاريخ الامضاء: 15/04/2025

الادارة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة فهم وتوضيح تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز في ولاية تبسة، وقد انتهجت هذه الدراسة اعتماد منهج دراسة الحالة ،من خلال دراسة ميدانية على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية تبسة،حيث تم جمع بيانات ومعطيات تم الحصول عليها من خلال المقابلات الميدانية المباشرة التي أجريت على مستوى ولاية تبسة،إضافة الى الملاحظات الشخصية .

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الإصلاح الميزانياتي أُعتمد فقط على مستوى ميزانية الدولة، اما بالنسبة لميزانية الولاية فلم تشهد بعد تطبيق فعلي للإصلاحات الحديثة الحاصلة، وانه رغم اقراره من الجهات المركزية الا انه لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

الكلمات المفتاحية:الإصلاح الميزانياتي، نفقات التجهيز، تنفيذ نفقات التجهيز

Résumé:

Cette étude vise à tenter de comprendre et d'èclaircir l'impact de la réforme budgétaire sur la mise en œuvre des dépenses d'équipement dans l'Etat de Tébessa. Cette étude a adopté l'approche analytique descriptive, ou les données et les informations ont été collectées à travers des entretiens directs sur le terrain menés au niveau de l'état de Tébessa, en plus des observations personnelles.

Cette étude a conclu que la réforme budgétaire n'a été adoptée qu'au niveau du budget de l'état, alors que le budget de l'état n'a pas encore connu la mise en œuvre effective des réformes récentes, et que malgré son approbation par les autorités centrales,il n'a pas encore été mis en œuvre

Mots-clés :Réforme bugétaire,mise en œuvre des dépenses,dépenses d'équipement .